

# THE QOOTBEE,

A CELEBRATED

TREATISE ON LOGIC,

WRITTEN

BY QOOTB EOOD DEEN,

IN THE

ARABIC LANGUAGE

REVISED AND PREPARED FOR THE PRESS, BY

THE DESIRE OF

M. LUMSDEN, LL. D.

PROFESSOR OF THE ARABIC AND PERSIAN LAN-  
GUAGES IN THE COLLEGE OF  
FORT WILLIAM.

---

BY MUOLUVEES

JAN ULEE AND UBOOR RUHEEM,

EMPLOYED IN THE ARABIC DEPARTMENT OF THE  
COLLEGE OF FORT WILLIAM.

---

CALCUTTA:

PRINTED AT THE HONORABLE COMPANY'S PRESS,  
BY T. WATLEY.

~~M.A. LIBRARY, A.M.U.~~



AR11590



إِنَّ ابْهَى دُرِّ تُنْظَمَ بَبْنَانِ الْبَيَانِ \* وَازْهَرُ زَهْرِ تُنْشَرِ  
 فِي أَرْدَانِ الْأَذْهَانِ \* حَمْدُ مُبْدِعِ أَنْطَقِ الْمَوْجُودَاتِ  
 بَيِّنَاتِ وَجُوبِ وَجُودِهِ \* وَشُكْرُ مَنْعِمِ اغْرِقَ الْمَخْلُوقَاتِ  
 فِي بَحَارِ أَفْضَالِهِ وَجُودِهِ \* تَلَا لَآ فِي ظُلَمِ اللَّيَالِي أَنْوَارُ  
 حِكْمَتِهِ الْبَاهِرَةِ \* وَاسْتِنَارَ عَلَى صَفْحَاتِ الْأَيَّامِ  
 أَثَارَ سُلْطَانَتِهِ الْقَاهِرَةِ \* نَحْمَدُهُ عَلَى مَا أَوْلَانَا مِنْ آلاءِ  
 أَزْهَرَتْ رِيَاضُهَا \* وَنُشْكِرُهُ عَلَى مَا أَعْطَانَا مِنْ نِعْمَاءِ  
 أَتَمَّتْ

أترعت حياضها \* ونسأله أن يفيض علينا من زلال  
 هدايته \* ويوفقنا للعروج إلى معارج عنايته \*  
 وأن يخصّص رسوله محمّدا أشرف البريات  
 بافضل الصلوات \* وآله المنتخبين وأصحابه  
 المنتخبين باكمل الثجّيات \* وبعد فقد طال الخاح  
 المشتغلين عني \* والمتردّدين إليّ \* أن اشرح  
 الرسالة الشمسية \* وابين فيه القواعد المنطقية \*  
 علما منهم بانهم سألوا عريفا ما هرا \* واستمطروا  
 سخا باها هرا \* ولم ازل أذاع قوما منهم بعد  
 قوم \* وأسوف الامر من يوم إلى يوم \* لاشتغال بال  
 قد استولى عليّ سلطانه \* واختلال حال قد تبين  
 لديّ برهانه \* إلا أنّهم كلما ازدادت مظالم  
 وتسويفا \* ازدادوا حثا وتشويفا \* فلم آجد بدا

من اسعافهم بها اقترحوا\* وايصالهم الى غاية  
 ما التمسوا\* فوجهت ركاب النظر الى مقاصد  
 مساثلها\* وسحبت مطارف البيان في مسالك  
 دلائلها\* وشرحتها شرحا كشف الاصداف عن وجوه  
 فرائد فوائدها\* وباط الآلي على معاهد قواعدها\*  
 وضممت اليها من الابحاث الشريفة\* والذات  
 اللطيفة\* ما خلت عنه\* ولا بد منه\* بعبارات  
 رقيقة تسبق معاليها الاذهان\* وتقريرات شائقة  
 تعجب استماعها الاذان\* وسمييته بتحرير القواعد  
 المنطقية في شرح الرسالة الشمسية\* وخذ من  
 به عالي حضرة من خصه الله تعالى بالنفس القدسية  
 والرياسة الانسية\* وجعله بحيث يتصاعد  
 من تصاعد رتبته مراتب الدنيا والدين\* ويتطاطأ

دون سُرَادِقَات دولة رِقَاب الملوك والسلاطين \*  
وهو المَخْدُوم الاعظم \* دُستور اعظم الوزراء في  
العالم \* صاحب السيف والقلم \* سَبَاق الغايات  
في نصب رَايَات السعادات \* البالغ في اشاعة  
العدل باقصى النهايات \* ناظورة ديوان الوزارة \*  
عين أعيان الامارة \* اللائح من غُرْتِه الغراء لوائح  
السعادة الابديه \* الفائح من هَمَّتِه العليار وائح  
العناية السرمديّة \* مهْمُه قواعده الملة الربانيّة \*  
موسس مباني الدولة السلطانية \* العالي عنان  
الجلال رَايَات اقباله \* التالي لسان الأقبال آيات  
جلاله \* ظل الله على العالمين \* ملجأ الافاضل  
والعالمين \* مشرف الحق والدولة والدين \* رشيد  
الاسلام مرشد المسلمين \* امير احمد \* نظم \*

اللَّهُ لَقَبُهُ مِنْ عُنْدِهِ شَرَفًا \* لِأَنَّهُ شَرَّفَتْ دِينَهُ الْهَدْيَ  
 نَسِيئَهُ \* إِنَّ الْإِمَارَةَ بَاهَتْ أَذْبَهُ نُسَيْبَتِ \* وَالْحَمْدُ  
 حَمْدٌ لَهَا اشْتَقَّ مِنْهُ سِمَهُ \* لِأَنَّهُ أَعْلَمَ الْعَدْلَ  
 فِي أَيَّامِ دَوْلَتِهِ عَالِيَهُ \* وَقِيَمَةُ الْعِلْمِ مِنْ أَثَرِ تَرْبِيَّتِهِ  
 غَالِيَهُ \* وَإِيَادِيهِ عَلَى أَهْلِ الْحَقِّ فَائِزُهُ \* وَأَعَادِيهِ  
 مِنْ بَيْنِ الْخَلْقِ غَائِزُهُ \* وَهُوَ الَّذِي عَمَّ أَهْلَ  
 الزَّمَانِ \* بِإِفَاضَةِ الْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ \* وَخَصَّ  
 الْعُلَمَاءَ مِنْ بَيْنِهِمْ بِفَوَاضِلِ مَسْئُولِيهِ \* وَفَضَائِلِ  
 غَيْرِ مَسْئُولِيهِ \* وَرَفَعَ لِأَهْلِ الْعِلْمِ مَرَاتِبَ الْكَمَالِ \*  
 وَنَصَبَ لِأَرْدَابِ الدِّينِ مَنَاصِبَ الْإِجْلَالِ \*  
 وَخَفَضَ لِأَسْحَابِ الْفَضْلِ جَنَاحَ الْإِفْضَالِ \*  
 حَتَّى جُلِبَ إِلَى جَنَابِ رَفْعَتِهِ بِضَائِعِ الْعُلُومِ مِنْ كُلِّ  
 مَرْمِيٍّ سَحِيقٍ \* وَوَجَّهَ تَلَقَّاءَ مَدِّينِ دَوْلَتِهِ مَسْطَايَا  
 الْإِ

الآمال من كل فج عميق \* اللهم كما آيدته لأعلاء  
 كلمتك فابده \* وكما نوررت خلدته لنظم مصالح  
 خلقت فخلده \* نظم \* من قال آمين أبقي الله  
 حاجته \* فان هذا دعاء يشمل البشر \* فان وقع  
 في حيز القبول \* فهو غاية المقصود ونهاية المأمول \*  
 والله اسأل ان يوفقني للصدق والصواب \*  
 ويحجني عن الخطل والاضطراب \* انه ولي  
 التوفيق \* وبيده ازمة التحقيق \*

\* قال \*

وزنته على مقدمة وثلث مقالات وخاتمة  
 معتمدا بحبل التوفيق من واهب العقل \*  
 ومستوكلا على وجوده المفيض للخير والعدل \*  
 انه خير موفق ومعين \* اما المقدمة ففيها



بحيثان \* الاول في ماهية المنطق وبيان الحاجة  
اليه \* العلم اما تصور فقط وهو حصول صورة الشئ  
في العقل او تصور معه حكم وهو اسناد امر الى آخر  
ايجابا او سلبا ويقال للمجموع تصديق \*

• اقول

الرسالة مرتبة على مقدمة وثلاث مقالات  
وخاتمة \* اما المقدمة ففي ماهية المنطق وبيان  
الحاجة اليه وموضوعه \* واما المقالات فاولها  
في المفردات والثانية في القضايا واحكامها والثالثة  
في القياس \* واما الخاتمة ففي مواد الاقيسة  
واجزاء العلوم \* وانما ترتيبها عليها لان ما يجب  
ان يعلم في المنطق اما ان يتوقف الشروع فيه عليه  
اولا فان كان الاول فهو المقدمة وان كان الثاني  
فاما

فأما ان يكون البحث فيه عن المفردات وهو المقالة  
الاولى او عن المركبات فلا تخلوا ما ان يكون البحث  
فيها عن المركبات الغير المقصودة بالذات وهو  
المقالة الثانية او عن المركبات التي هي مقاصد  
بالذات فلا تخلوا ما ان يكون النظر فيها من حيث  
الصورة وهو المقالة الثالثة او من حيث المادة وهو  
الخاتمة \* والمراد بالمقدمة فهنا ما يتوقف عليه  
الشروع في العلم \* ووجه توقف الشروع اما على تصور  
العلم فلان الشارع في علم لو لم يتصور اولا ذلك العلم  
لكان ظاهرا مجهول المطلق وهو محال لامتناع توجه  
النفس نحو المجهول المطلق \* وفيه نظر لان قوله  
الشروع في العلم يتوقف على تصوره ان اراد به التصور  
بوجه ما فهمه مسلم لكن لا يلزم منه انه لابد من تصوره

برسمه فلا يتم التقريب اذ المقصود بيان سبب ايراد  
 رسم العلم في مفتتح الكلام وان اراد به التصور برسمه  
 فلا نسلم انه لو لم يكن العلم متصورا برسمه يلزم  
 منه طلب المجهول المطلق انما يلزم ذلك لو لم يكن  
 العلم متصورا بوجه من الوجوه وهو مستوع \* فالاولى  
 ان يقال لا بد من تصور العلم برسمه ليكون الشارع  
 فيه على بصيرة في طلبه فانه اذا تصور العلم برسمه  
 وقف على جميع مسائله اجمالا حتى ان كل مسألة  
 منه ترد عليه علم انها من ذلك العلم كما ان من  
 اراد سلوك طريق لم يشاهده لكن عرف اماراته  
 فهو على بصيرة في سلوكه \* واما على بيان الحاجة  
 اليه فلا نه لو لم يعلم غاية العلم والغرض منه لكان  
 طلبه عبثا \* واما على بيان موضوعه فلان تمايز  
 العلوم

العلوم بحسب تمايز الموضوعات فان علم الفقه  
 مثلا لما يمتاز عن علم اصول الفقه بموضوعه لان  
 علم الفقه ما يبحث فيه عن أفعال المكلفين من  
 حيث انها محل ومحرم ونصح وتفسد وعلم اصول  
 الفقه ما يبحث فيه عن الأدلة السمعية من حيث  
 انها تستنبط عنها الأحكام الشرعية فلما كان لهذا  
 موضوع ولذلك موضوع آخر صار علمين متمايزين  
 منفردا كل منهما عن الآخر فلولا يعرف الشارع  
 في العلم ان موضوعه أي شيء هو لم يتميز العام  
 المطلوب عنده عن الآخر ولم يكن له في طلبه بصيرة  
 ولما كان بيان الحاجة الى المنتقى ينساق الى  
 معرفته برسمه أو رد هما في بحث واحد وصدر  
 البحث بتقسيم العلم الى التصور والتصديق لتوقف

بيان الحاجة اليه عليه فقال العلم اما تصور فقط اي  
 تصور لا حكم معه ويقال له التصور الساذج  
 كتصورنا الانسان من غير حكم عليه بنفي  
 او اثبات واما تصور معه حكم ويقال للمجموع  
 تصديق كما اذا تصورنا الانسان وحكمنا  
 عليه بانه كاتب او ليس بكاتب\* اما التصور  
 فهو حصول صورة الشيء في العقل فليس معنى تصورنا  
 الانسان الا ان يرسم صورة منه في العقل بهاي ممتاز  
 الانسان عن غيره عند العقل كما يثبت صورة  
 الشيء في المرآة الا ان المرآة لا يثبت فيها الا مثل  
 المحسوسات والنفس مرآة تنطبع فيها مثل  
 المعقولات والمحسوسات فقولوه وهو حصول صورة  
 الشيء في العقل اشارة الى تعريف مطلق التصور لانه  
 لها

لما ذكرنا التصور فقط فقد ذكرنا امرين احدهما التصور  
المطلق ~~في المقيد~~ اذا كان مذكورا كان المطلق  
مذكورا بالضرورة وثانيهما التصور فقط اي الذي  
هو التصور الشاذج فذلك الضمير اما ان يعود  
الى مطلق التصور او الى التصور فقط ولا جائز  
ان يعود الى التصور فقط لصدق حصول صورة  
الشيء في العقل على التصور الذي معه حكم  
فلا كان تعريفا للتصور فقط لم يكن مانعا له من  
غيره فيه فتعين ان يعود الضمير الى مطلق التصور  
دون التصور فقط فيكون حصول صورة الشيء في العقل  
تعريفا له \* وانما عرف مطلق التصور دون التصور فقط  
مع ان المقام يقتضي تعريفه قنبيها على ان التصور  
كما يطلق فيما هو المشهور على ما يقابل التصديق

اعني التصور الساذج كذلك يطلق على ما يراى  
 العلم ويعم التصديق وهو مطلق التصور ~~واما الحكم~~  
 فهو اسناد امر الى آخر ايجابا او سلبا <sup>×</sup> والايجاب هو  
 ايقاع النسبة والسلب انتزاعها فاذا قلنا الانسان كاتب  
 او ليس بكاتب فقد اسندنا الكاتب الى الانسان  
 وواقعنا نسبة ثبوت الكتابة اليه وهو الايجاب او  
 رفعنا نسبة ثبوت الكتابة عنه وهو السلب فلا بد ههنا  
 ان ندرك اولاً الانسان ثم مفهوم الكاتب ثم نسبة  
 ثبوت الكتابة الى الانسان ثم وقوع تلك النسبة  
 اولاً وقوعها فادراك الانسان هو تصور المحكوم  
 عليه والانسان المتصور محكوم عليه وادراك  
 الكاتب هو تصور المحكوم به والكاتب  
 المتصور محكوم به وادراك نسبة ثبوت الكتابة  
 اليه

اليه هو تصور النسبة الحكمية وإدراك وقوع النسبة  
~~أو تصورها بمعنى إدراك أن النسبة واقعة~~ وليست  
 بواقعة هو الحكم وربما يحصل إدراك النسبة  
 الحكمية بدون الحكم كمن تشكك في النسبة  
 أو توهمها فإن الشك في النسبة أو توهمها بدون  
 تصورهما محال لكن التصديق لا يحصل ما لم يحصل  
 الحكم \* وعندنا خري المنطقيين أن الحكم أي انتفاع  
 النسبة أو انتزاعها فعل من أفعال النفس فلا  
 يكون إدراكا لأن الإدراك انفعال والفعل لا يكون  
 انفعالا \* فلو قلنا أن الحكم إدراك يكون التصديق  
 مجموع التصورات الأربعة تصورا المحكوم عليه  
 وتصور المحكوم به وتصور النسبة الحكمية والتصور  
 الذي هو الحكم وأن قلنا أنه ليس بإدراك يكون



التصديق مجموع التصورات الثلاث والحكم هنا

على رأي الامام \* واما على رأي الحكماء ~~فالتصديق~~

هو الحكم فقط \* والفرق بينهما من وجوه \* احدها

ان التصديق بسيط على مذهب الحكماء ومركب

على رأي الامام \* وثانيها ان تصور الطرفين شرط

التصديق خارج عنه على قولهم وشطره الداخل

فيه على قوله \* وثالثها ان الحكم نفس التصديق

على زعمهم وجزؤه على زعمه \* واعلم ان المشهور

فيما بين القوم ان العلم اما تصور واما تصديق

واما صنف اخر عدل عنه الى التصور الساذج والتصديق

وسبب العدول عنه ورود الاعتراض على التقسيم

المشهور من وجهين \* الاول ان التقسيم فاسد لان

احد الامرين لازم وهو اما ان يكون قسم الشيء

قسيمًا

قسيمه اويكون قسيم الشيء قسما منه وذلك لان  
 التصديق ان كان عبارة عن التصور مع الحكم  
 التصور مع الحكم قسم من التصور في الواقع وقد جعل  
 في التقسيم المشهور قسيمه له فيكون قسم الشيء  
 قسيمه له وهو الامر الاول \* وان كان عبارة  
 عن الحكم والحكم قسم للتصور وقد جعل  
 في التقسيم قسما من العلم الذي هو نفس التصور  
 فيكون قسيم الشيء قسما منه وهو الامر الثاني \*  
 وهذا الاعتراض انما يراد لو قسم العلم الى مطلق  
 التصور والتصديق كما هو المشهور واما اذا قسم  
 العلم الى التصور الساذج والتصديق كما فعله  
 المصنف فلا ورود له لانا نختار ان التصديق عبارة  
 عن التصور مع الحكم وقوله التصور مع الحكم قسم

من التصور قلنا ان اردتم به انه قسم من التصور  
 الساذج المقابل للتصديق فظاهر انه ليس كذلك  
 وان اردتم به انه قسم من مطلق التصور فمسلّم  
 لكن قسم التصديق ليس مطلق التصور بل  
 التصور الساذج فلا يلزم ان يكون قسم الشئ قسميهما  
 له \* والثاني ان المراد بالتصور اما الحضور الذهني  
 مطلقا او المقيد بعدم الحكم فان عني به الحضور  
 الذهني مطلقا لزم انقسام الشئ الى نفسه والى غيره  
 لان الحضور الذهني مطلقا نفس العلم وان عني به  
 المقيد بعدم الحكم امتنع اعتبار التصور في التصديق  
 لان عدم الحكم حينئذ يكون معتبرا في التصور ولو كان  
 التصور معتبرا في التصديق لكان عدم الحكم  
 معتبرا فيه والحكم معتبرا فيه ايضا فيلزم اعتبار  
 الحكم

الحكم وعدمه في التصديق وأنه محال \* وجوابه  
 أن التصور يطلق بالاشتراك على ما اعتبر فيه عدم  
 الحكم وهو التصور الساذج وعلى المحصور الذهني  
 مطلقاً كما وقع التنبيه عليه والمعتبر في التصديق  
 ليس هو الأول بل الثاني \* والحاصل أن المحصور  
 الذهني مطلقاً هو نفس العلم والتصور أما أن يعتبر  
 بشرط شيء أي الحكم ويقال له التصديق أو بشرط  
 لاشيء أي عدم الحكم ويقال له التصور الساذج أو لا  
 بشرط شيء وهو مطلق التصور فالمقابل للتصديق  
 هو التصور بشرط لاشيء والمعتبر في التصديق شرطاً  
 أو جزئاً هو التصور لا بشرط شيء فلا إشكال

قال

وليس الكل من كل من مبادئ يهيأ والآلة أجمل

شيئا ولا نظريا والالذازا وتسلسل

أقول

إل علم إلهي وهو الذي لم يتوقف حصوله على

نظرو كسب كتصور الحرارة والبرودة وكالتصديق

بان النفي والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان وأما

نظري وهو الذي يتوقف حصوله على نظرو كسب

كتصور العقل والنفس وكالتصديق بان العالم

حادث وإذا عرفت هذا فنقول ليس كل واحد من كل

واحد من التصور والتصديق بديهيًا فإنه لو كان

جميع التصورات والتصديقات بديهيًا لما كان

شيء من الأشياء مجهولًا لنا وهو باطل \* وفيه نظر

لجواز أن يكون الشيء بديهيًا ومجهولًا لنا فان البديهي

وان لم يتوقف حصوله على فكر ونظر لكن

يمكن

يمكن ان يتوقف حصوله على شيء آخر من توجه

العقل اليه او الاحساس به او الحدس او غير ذلك

فما لم يحصل ذلك الشيء الموقوف عليه لم

يحصل البدء بهي فالبداهة لا تستلزم الحصول \*

والصواب ان يقال لو كان كل من التصورات

والتصديقات بدئيهالما احتجنا في تحصيل شيء

من الاشياء الى نظركسب وهو فاسد ضرورة احتياجنا

في تحصيل بعض التصورات والتصديقات الى

الفكر والنظر \* ولا نظريا اي ليس كل واحد من

كل واحد من التصور والتصديق نظريا فانه لو كان

جميع التصورات والتصديقات نظريا يلزم الدور

او التسلسل \* والدور هو توقف الشيء على ما يتوقف

عليه من جهة واحدة اما بمرتبة كما يتوقف

أعلى ب وبالعكس أو بهر أ تب كما يتوقف

أعلى ب و ب على ح و ح على أ

والتسلسل هو ترتيب أمور غير متناهية واللازم

باطل فالملزوم مثله \* أما الملازمة فلأنه على

ذلك التقدير إذا حاولنا تحصيل شيء منهما فلا بد أن

يكون حصوله بعلم آخر وذلك العلم الآخر أيضا

نظري فيكون حصوله بعلم آخر وقدّم جرافا مان

تذهب سلسلة الاكتساب إلى غير النهاية وهو

التسلسل أو تعود فيلزم الدور \* وأما بطلان اللازم

فلأن تحصيل التعمور والتصديق لو كان بطريق

الدور أو التسلسل لامتنع التحصيل والعكسب أما

بطريق الدور فإنه يفضي إلى أن يكون الشيء

حاصلا قبل حصوله لأنه إذا توقف حصول أ

على

على حصول  $\bar{b}$  وحصول  $\bar{b}$  على حصول

$\bar{a}$  أما بمرتبة أو بمراتب كان حصول  $\bar{b}$

سابقا على حصول  $\bar{a}$  وحصول  $\bar{a}$  سابقا على

حصول  $\bar{b}$  والسابق على السابق على الشيء

سابق على ذلك الشيء فيكون  $\bar{b}$  حاصلا قبل

حصوله وأنه محال \* وأما بطريق التسلسل فلان

حصول العلم المطلوب يتوقف حينئذ على استحضار

ما لا نهاية له واستحضار ما لا نهاية له محال

والموقوف على المحال محال \* فان قلت

ان عنيتم بقولكم حصول العلم المطلوب يتوقف

على ذلك التقدير على استحضار ما لا نهاية له

انه يتوقف على استحضار الامور الغير المتناهية

دفعه واحدة فلان سلم انه لو كان الاكثساب بطريق



التسلسل يلزم توقف حصول العلم المطلوب على  
 حصول امور غير متناهية دفعة واحدة فان الامور  
 الغير المتناهية معدة لتلحصول المطلوب والمقدار  
 ليس من لوازمها ان تجتمع في الوجود دفعة واحدة  
 مع المطلوب بل يكون السابق مُعدَّ الوجود  
 اللاحق \* وان عنيتم به انه يتوقف على استحضارها في  
 ازمئة غير متناهية فمسلم لكننا لانسلم ان استحضار  
 الامور الغير المتناهية في الازمنة الغير المتناهية  
 محال وانما يستحيل ذلك لو كانت النفس حادثة  
 فاما اذا كانت قديمة فتستوي موجودة في ازمئة  
 غير متناهية فجاز ان يحصل لها علوم غير متناهية  
 في الازمنة الغير المتناهية فنقول هذا الدليل مبني  
 على حدوث النفس وقد برهن عليه في فن الحكمة  
 قال

قال

بل البعض من كل منهما بديهي والبعض  
نظري يحصل منه بالفكر وهو ترتيب امور  
معلومة للتأدي الى مجهول وذلك الترتيب ليس  
بصواب دائماً لها قضية بعض العقلاء بعضاً في  
مقتضى افكارهم بل الانسان الواحد يناقض  
نفسه في وقتين فمست الحاجة الى قانون يفيد  
معرفة طرق اكتساب النظريات من الضروريات  
والاحاطة بالحكيم والفاسد من الفكر الواقع فيها  
وهو المنطق ورسموه بانه آلة قانونية تعصم  
مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر

اقول

لا يخلوا ما ان يكون جميع التصورات والتعديقات

بديهيا او يكون جميع التصورات والتصدقات  
 نظريا او يكون بعض التصورات والتصدقات  
 بديهيا والبعض الآخر منهما نظريا فالاقسام  
 منحصرة فيها ولها بطل القسمان الاولان تعين  
 الثالث وهو ان يكون البعض من كل منهما بديهيا  
 والبعض الآخر نظريا والنظري يمكن تحصيله من  
 البديهي بطريق الفكر لان من علم لزوم امر  
 لا امر آخر ثم علم وجود الملزوم حصل له من العلمين  
 السابقين وهما العلم باللازمية والعلم بوجود الملزوم  
 العلم بوجود اللازم بالضرورة فلو لم يمكن تحصيل  
 النظري بطريق الفكر لم يحصل العلم الثالث من  
 العلمين السابقين لان حصوله بطريق الفكر  
 والتكر هو ترتيب امور معلومة للتأدي الى مجهول  
 كما .

كما اذا حاولنا تحصيل معرفة الانسان وقد  
 عرفنا الحيوان والناطق رتبنا هما بان قدّمنا  
 الحيوان واخرنا الناطق حتى يتادي الذهن  
 منه الى تصور الانسان وكما اذا اردنا التصديق  
 بان العالم محدث فوسطنا المتغير بين طرفي  
 المطلوب وحكمنا بان العالم متغير وكل متغير  
 محدث فحصل لنا التصديق بمحدث العالم \*  
 والترتيب في اللغة جعل كل شئ في مرتبته  
 وفي الاصطلاح جعل الاشياء المتعددة بحيث  
 يطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعضها نسبة  
 الى البعض بالتقدم والتأخر والمراد بالا موز  
 ههنا ما فوق الواحد وكذلك كل جمع يستعمل  
 في التعريفات في هذا الفن \* وانما اعتبرت

الامور لان الترتيب لا يمكن الا بين شئيين  
 فصاعدا وبالمعلومة الخاصة صورها عند العقل  
 فهي تتناول التصورية والتصديقية من اليقينيات  
 والظنيات والجهليات فان الفكر كما يجري في  
 التصورات يجري ايضا في التصديقات وكما يكون  
 في اليقينيات يكون ايضا في الظنيات وفي الجهليات\*  
 اما الفكر في التصور والتصديق اليقيني فكما  
 ذكرنا واما في الظني فكقولنا هذا الحائط ينتشر  
 منه التراب وكل حائط ينتشر منه التراب ينهدم  
 فبهذا الحائط ينهدم واهم في الجبري فكما قيل العالم  
 مستغن عن المؤثر وكل مستغن عن المؤثر قديم  
 فالعالم قديم\* لا يقال العالم من الانشاء المشتركة  
 فانه كما يطابق على الحصول العقلي كذلك يطابق  
 تناسلي

على الاعتقاد المجازم الثابت المطابق للواقع وهو  
أخص من الأول ومن شرائط التعريفات التحرز  
عن استعمال الالفاظ المشتركة \* لانا نقول  
الالفاظ المشتركة لا تستعمل في التعريفات الا اذا  
قامت قرينة دالة على تعيين المراد من معانيها  
ولهما قرينة دالة على ان المراديا لعلم المذكور  
في التعريف الحصول العقلي لانه لم يفسر في هذا  
الكتاب الاب \* وانما اعتبر الجمل في المطالب  
حيث قال للتأدي الى مجهول لاستحالة استعمال  
المعلوم وتحصيل الحاصل وهو اعم من ان يكون  
تصوريا او تصديقا اما المجهول التصوري فاكتسابه  
من الامور التصورية واما المجهول التصديقي  
فاكتسابه من الامور التصديقية \* ومن لطائف

هذا التعريف انه مشتمل على العلة الاربع  
 فالترتيب اشارة الى العلة الصورية بالمطابقة فان  
 صورة الفكر هي الهيئة الاجتماعية الحاصلة  
 للتصورات والتعديقات كالهيئة الحاصلة لاجزاء  
 السرير في اجتماعها وترتيبها والى العلة الفاعلية  
 بالالتزام اذ لا بد لكل ترتيب من ترتيب وهو لها  
 القوة العاقلة كالنجار للسرير وامور معلومة اشارة  
 الى العلة المادية كقطع الخشب للسرير والتأدي  
 الى مجهول اشارة الى العلة الغائية فان الغرض من  
 ذلك الترتيب ليس الا ان يتأدى اليه من  
 المطلوب المجهول كجلوس السامان مثلاً للسرير\*  
 وذلك الترتيب اي الفكر ليس بصواب دائماً لان  
 بعض العقلاء يناقض بعضه في اعتقادي افكارهم فمن  
 واحد

واحد يتأدَّى فكرة الى التصديق بمحدث العالم  
 وآخر الى التصديق بقدمه بل الانسان الواحد  
 يناقض نفسه بحسب وقتين فقد يفكر ويؤدي  
 فكرة الى التصديق بقدم العالم ثم يفكر فينسا ق  
 الفكر الى التصديق بحديثه فالفكر ان ليسا  
 بصوابين والا لزم اجتماع النقيضين فلا يكون  
 كل فكر صوابا فمست الحاجة الى قانون يفيد  
 لمعرفة طرق اكتساب النظريات التصورية  
 والتصديقية من ضروريا تهما والاحاطة بالفكر  
 الصحيحة والفاصلة الواقعة فيها اي في تلك الطرق  
 حتى يعرف منه ان كل نظري باي طريق يكتسب  
 واي فكر صحيح واي فكر فاسد وذلك القانون  
 هو المنطق \* وانما نسهي به لان ظهور القوة المنطقية



انما يحصل بسببه ورسموه بانه آلة قانونية تعصم  
 مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر فالآلة هي  
 الوساطة بين الفاعل ومنفعله في وصول اثره اليه  
 كالمدشاة للنجار فانه واسطة بينه وبين الخشب  
 في وصول اثره اليه والبقيد الاخير لآخر ارجح العلة  
 المتوسطة فانها واسطة بين فاعلها ومنفعليها اذ آلة  
 علة الشيء علة له بالواسطة فان ا اذا كان  
 علة لب وب علة لم كان ا علة لم لكن  
 بواسطة ب الا انها ليست بواسطة بينهما في وصول  
 اثر العلة البعيدة الى المعلول لان اثر العلة البعيدة  
 لا يصل الى المعلول فضلا عن ان يتوسط في ذلك شيء  
 آخر وانما الواصل اليه اثر العلة المتوسطة لانه  
 الصادر عنها وهي من العلة البعيدة والقانون هو  
 امر

امر كلي منطبق على جميع جزئياً ته يتعرف  
 احكامها منه كقول النجاة الفاعل مرفوع فانه  
 امر كلي منطبق على جزئياته يتعرف احكام  
 جزئياته منه حتى يتعرف ان زيدا مرفوع في قولنا  
 ضرب زيد \* وانما كان المنطق آلة لانه واسطة  
 بين القوة العاقلة وبين المطالب الكسبية في  
 الاكتساب وانما كان قانونا لان مسأله  
 قوانين كلية منطبقة على سائر جزئياتها كما  
 اذا عرفنا ان السالبة الكلية الضرورية تنعكس  
 الى سالبة دائمة كلية عرفنا منه ان قولنا لاشي  
 من الانسان بحجر بالضرورة تنعكس الى قولنا  
 لاشي من الحجر بانسان دائماً \* وانما قال تعميم  
 مراعاتها الذين عن الخطأ لان المنطق ليس نفسه

تعصم عن الخطأ والالام يعرض للمنطقي خطأ أصلاً و  
 ليس كذلك فإنه ربما يخطئ لاهماله الآلة بمنزلة هذه المفهوم  
 + التعريف وإنما احتراز لئلا يخلط بالآلة بمنزلة الجنس  
 والقانونية بمنزلة الفصل تخرج الآلات  
 الجزئية لأرباب الصناعات وقوله تعصم مراعاتها  
 الذهن عن الخطأ في الفكر يخرج العلوم  
 القانونية التي لا تعصم مراعاتها الذهن عن الضلال  
 في الفكر بل في المقال كالعلوم العربية وإنما كان  
 هذا التعريف رسمياً لأن كونه آلة عارض من عوارضه  
 لأن الذي أتى للشيء ما يكون له في نفسه والآلية  
 للمنطق ليست له في نفسه بل بالقياس إلى غيره من  
 العلوم الحكمية ولأنه تعريف بالغاية إذ غاية المنطق  
 المعصمة عن الخطأ وغاية الشيء تكون خارجة عنه  
 والتعريف

والشعريف بالخارج \* وهي فائدة جلية وهي ان  
 حقيقة كل علم مسائل ذلك العلم لانه قد حصل  
 تلك المسائل اولاً ثم وضع اسم العلم بازائها  
 فلا يكون له ماهية وحقيقة وراء تلك المسائل  
 فمعرفة بحسب حدة وحقيقته لا تحصل الا بالعلم  
 بجميع مسائله وليس ذلك مقدمة الشروع  
 فيه وانما المقدمة معرفة معرفته بحسب رسمه فلها  
 - صرح بقوله ورسمه دون ان يقول وحدوه الى غير  
 ذلك من العبارات تنبيهها على ان مقدمة الشروع  
 في كل علم رسمه لا حدة \* فان قلت العلم بالمسائل  
 التصديق بها ومعرفة العلم بحدة تصوره والتصوير  
 لا يستفاد من التصديق \* فنقول العلم هو التصديقات  
 بالمسائل حتى اذا حصل التصديق بجميع المسائل

فحصل العلم المطلوب لكن تصور العلم المطلوب  
بحدّه يتوقف على تصور تلك التصديقات  
لا على نفس تلك التصديقات فالتصور غير  
مستفاد إلا من التصور \*

قال

وليس كانه بديهيا والا لاستغني عن تعلمه ولا نظريا  
والا لدارا وتسلل بل بعضه بديهي وبعضه

نظري يستفاد منه \*

اقول

هذه اشارة الى جواب معارضة تورّد ههنا وتوجيهها  
ان يقال المنطق بديهي فلا حاجة الي تعلمه بيان  
الاول انه لو لم يكن المنطق بديهيا لكان كسبيا  
فاحيج في تحصيله الى قانون آخر وذلك القانون ايضا  
نظري

نظري يحتاج الى قانون آخر فاما ان يدور الاكتساب  
 او يتسلسل وهما محالان \* لا يقال لا نسلم لزوم  
 الدور والتسلسل وانما يلزم ذلك لو لم ينتبه  
 الاكتساب الى قانون بديهي وهو ممنوع \* لانا  
 نقول المنطق مجموع قوانين الاكتساب فاذا  
 فرضنا انه كسبي وحاولنا اكتساب قانون منها  
 والتقدير ان الاكتساب لا يتم الا بالمنطق فيتوقف  
 اكتساب ذلك القانون على قانون آخر وهو ايضا كسبي  
 على ذلك التقدير فالدور والتسلسل لازم \* وتقدير  
 الجواب ان المنطق ليس بجميع اجزائه بديهيا  
 والاستغني عن تعلمه ولا بجميع اجزائه كسبيا  
 والالزم الدور والتسلسل كما ذكره المعترض  
 بل بعض اجزائه بديهي كالشكل الاول والبعض

الآخر كسبتي كباقي الاشكال والبعض الكسبي  
 انما يستفاد من البعض البديهي فلا يلزم الدور  
 ولا التسلسل \* واعلم ان ههنا مقامين الاول  
 الاحتياج الى نفس المنطق والثاني الاحتياج الى  
 تعلمه والدليل انما ينتهض على ثبوت الاحتياج  
 اليه لا الى تعلمه والمعارضة المذكورة وان فرضنا  
 اتصافها لا تدل الاعلى الاستغناء عن تعلم المنطق  
 وهو لا يناقض الاحتياج اليه فلا يبعد ان لا يحتاج  
 الى تعلم المنطق لكونه ضروريا بجميع اجزائه  
 او لكونه معلوما وتكون الحاجة ماسة الى نفسه  
 في تحصيل العلوم النظرية فالمدكور في معرض  
 المعارضة لا يصلح للمعارضة لانها المتقاربة  
 على سبيل الممانعة \*

## قال

البحث الثاني في موضوع المنطق موضوع كل علم  
 ما يبحث فيه عن عوارضه التي تلحقه لما هو هو  
 أي لذاته أولا، وإسماويه أو جزئيه وموضوع المنطق  
 المعلومات التصورية والتصديقية لأن المنطق  
 يبحث عنها من حيث أنها توصل إلى مجهول.  
 تصوري أو تصديقي ومن حيث يتوقف عليها  
 الموصول إلى التصور ككونها كلية أو جزئية  
 وذاتية أو عرضية وجنسا وفصلا ومن حيث يتوقف  
 عليها الموصول إلى التصديق إما توقفا قريبا  
 ككونها قضية أو عكس قضية أو تقيض قضية  
 وإما توقفا بعيدا ككونها موضوعات ومحمولات\*  
 أقول



قد سمعت أن العلم لا يتميز عند العقل الأبعد العلم  
 بموضوعه ولما كان موضوع المنطق اخص من  
 مطلق الموضوع والعلم بالخاص مستبوق بالعلم بالعام  
 وجب أولاً تعريف مطلق موضوع العلم حتى تحصل  
 لك معرفة موضوع المنطق فهو موضوع كل علم  
 ما يبحث في ذلك العلم عن عوارض الذاتية كبحث  
 الإنسان لعلم الطب فإنه يبحث فيه عن احواله  
 من حيث الصحة والمرض وكالكلمة لعلم النحو  
 فإنه يبحث فيه عن احوالها من حيث الإعراب  
 والبناء والعوارض الذاتية هي التي تلحق الشيء لما هو  
 هو أي لذاته كالتعجب اللاحق لذات الإنسان  
 او تلحق الشيء لجزئته كالحركة بالارادة اللاحقة للإنسان  
 بواسطة كونه حيواناً وتلحقه بواسطة امر خارج  
 عنه

عنه مساوٍ له كالصبيح العارض للانسان بواسطة

الشجب \* والتفصيل هناك ان العوارض ستة لان

ما يعرض الشيء فاما ان يكون عروضا لذاته او لجزئته

او لامر خارج عنه والامر الخارج عن المعروف

اما مساوٍ له او اعم منه او اخص منه او مباين

لثلاثة الاول وهي العارض لذات المعروف

والعارض لجزئته والعارض لمساويه تسمى اعراضا

ذاتية لاستنادها الى ذات المعروف اما العارض

للذات فظاهر واما العارض للجزء فلانه داخل

في الذات والمستند الى ماهو في الذات مستند

الى الذات في الجملة واما العارض للامر المساوي

فلان المساوي يكون مستندا الى ذات المعروف

والعارض مستند الى المساوي والمستند الى

المستند الى الشئ مستند الى ذلك الشئ فيكون  
 العارض ايضا مستندا الى الذات والثلاثة الاخيرة  
 وفي العارض لا يخرج اعم من المعروف كالحركة  
 اللاحقة للابيض بواسطة انه جسم وهو اعم من  
 الابيض وغيره والعارض الخارج الاخص كالضحك  
 العارض للحيوان بواسطة انه انسان وهو اخص  
 من الحيوان والعارض بسبب المباتن كالحرارة  
 العارضة للماء بسبب النار وهي مباتنة للماء تسمى  
 اعراضا غريبة لما فيها من الغرابة بالقياس الى  
 ذات المعروف والعلوم لا يبحث فيها الا عن  
 الاعراض الذاتية لموضوعاتها فلماذا قال عن  
 متوارضه التي تلحقه لما هو هو الى آخره اشارة الى  
 المتعارض الذاتية واقامة للحد مقام المحدود واذا  
 تم

تَبْهَدُ هَذَا فَنَقُولُ مَوْضُوعُ الْمُنْطَقِ الْمَعْلُومَاتُ  
التَّصَوُّرِيَّةُ وَالتَّصْدِيقِيَّةُ لِأَنَّ الْمُنْطَقِيَّ يَبْحَثُ عَنْ  
أَعْرَاضِهَا الذَّاتِيَّةِ وَمَا يَبْحَثُ فِي الْعِلْمِ عَنْ أَعْرَاضِهِ  
. الذَّاتِيَّةِ فَهُوَ مَوْضُوعُ ذَلِكَ الْعِلْمِ فَيَكُونُ الْمَعْلُومَاتُ  
التَّصَوُّرِيَّةُ وَالتَّصْدِيقِيَّةُ مَوْضُوعَ الْمُنْطَقِ \* وَإِنَّمَا  
قُلْنَا أَنَّ الْمُنْطَقِيَّ يَبْحَثُ عَنْ الْأَعْرَاضِ الذَّاتِيَّةِ  
لِلْمَعْلُومَاتِ التَّصَوُّرِيَّةِ وَالتَّصْدِيقِيَّةِ لِأَنَّهُ يَبْحَثُ  
عَنْهَا مِنْ حَيْثُ أَنَّهَا تَوْصِلُ إِلَى مَجْهُولٍ تَصَوُّرِيٍّ  
أَوْ تَصْدِيقِيٍّ كَمَا يَبْحَثُ عَنِ الْجِنْسِ كَالْحَيَّاتِ  
وَالْفُصْلِ كَالنَّاطِقِ وَهُمَا مَعْلُومَاتَانِ تَصَوُّرِيَّانِ مِنْ  
حَيْثُ أَنَّهُمَا كَيْفِيَّتَا زَكَاةٍ لِيُوصَلَ إِلَيْهِمَا الْجَمْعُوعُ إِلَى  
مَجْهُولٍ تَصَوُّرِيٍّ كَالْإِنْسَانِ وَكَمَا يَبْحَثُ عَنِ  
النَّقْضِ بِأَلْمَتَّعِدَّةِ نَحْوِ الْعَالَمِ مُتَغَيِّرٍ وَكُلِّ مُتَغَيِّرٍ

حادث وهما معلومان تصديقيان من حيث انها  
 كيف يولغان ليصير اقياسا موصلا الى مجهول  
 تصديقي كقولنا العالم حادث وكذلك يبحث  
 عنها من حيث انها يتوقف عليها الموصل الى  
 التصور ككون المعلومات التصورية كلية  
 وجزئية وذاتية وعرضية وجنسا وفصلا وخاصة  
 ومن حيث انها يتوقف عليها الموصل الى  
 التصديق اما توقفا قريبا اي بلا واسطة ككون  
 المعلومات التصديقية قضية او عكس قضية  
 او نقيض قضية واما توقفا بعيدا اي بواسطة ككونها  
 موضوعات ومحمولات فان الموصل الى التصديق  
 يتوقف على القضايا بالذات لتركب منها والقضايا  
 موقوفة على الموضوعات والمحمولات فيكون  
 الموصل

الموصل الى التصديق موقوف على القضايا بالذات  
وعلى الموضوعات والمجهولات بواسطة توقف  
القضايا عليها \* وبالجملية المنطقي يبحث عن  
احوال المعلومات التصورية والتصديقية التي هي  
اما الايصال الى المجهولات والاحوال التي يتوقف  
عليها الايصال وهذه الاحوال عارضة للمعلومات  
التصورية والتصديقية لذواتها فهو يبحث عن  
الاعراض الذاتية لها \*

قال

وقد جرت العادة بان يُسموا الموصل الى  
التصور قولاً شارحاً والموصل الى التصديق  
حجةً ويجب تقديم الاول على الثاني وضعا لتقديم  
التصور على التصديق طبعاً لان كل تصديق لا بد

فيه من تصور المحكوم عليه بذاته او با مرصاد  
عليه والمحكوم به كذلك والحكم لا امتناع الحكم  
ممن جهل احد هذه الامور\*

اقول

قد عرفت ان الغرض من المنطق استحصال  
المجهولات والمعجول اما تصوري او تصديقي  
فنظر المنطقى اما فى الموصل الى التصور  
واما فى الموصل الى التصديق وقد جرت  
العادة اى عادة المنطقين بان يسموا الموصل  
الى التصور قولاً شارحاً اما كونه قولاً فلا نه  
فى الا غلب مركب والقول يرادفه واما كونه  
بشارحاً فلشرح وايضا كونه لها هيئات الاشياء  
والموصل الى التصديق حجة لان من تسميات  
به

به استدلالاً على مطلوبه غلب على الخصم من  
 حجج حجج اذا غلب ويجب تقديم مباحث الاول  
 اي الموصل الى التصور على مباحث الثاني اي  
 الموصل الى التصديق بحسب الوضع لان الموصل  
 الى التصور التصورات والموصل الى التصديق  
 التصديقات والتصور مقدم على التصديق طبعاً  
 فليقدم عليه وضعاً ليرافق الوضع الطبع وانما قلنا  
 التصور مقدم على التصديق طبعاً لان التقدم  
 الطبيعي هو ان يكون المتقدم بحيث يحتاج اليه  
 المتأخر ولا يكون علته والتصور كذلك  
 بالنسبة الى التصديق امانه ليس علة له فظاهر  
 والالزام من حصول التصور حصول التصديق ضرورة  
 وجوب وجود المعلول عند وجود العلة وامانه



يحتاج اليه التصديق فلان كل تصديق لابد فيه  
 من ثلاث تصورات تصور المحكوم عليه اما بذاته  
 او با مرصادي عليه وتصور المحكوم به كذلك  
 وتصور الحكم للعلم الاولي لامتناع الحكم ممن  
 جهل احد هذه التصورات \* وفي هذا الكلام قد نبه  
 على قائده ثين احد هما ان استدعاء التصديق  
 تصور المحكوم عليه ليس بمعناه انه يستدعي  
 تصور المحكوم عليه بكنه الحقيقة حتى لو لم يتصور  
 حقيقة الشيء يمتنع الحكم عليه بل المراد انه  
 يستدعي تصوره بوجه ما اما بكنه حقيقته او بامر  
 صادق عليه فانا نحكم على اشياء لا نعرف حقائقها  
 كما نحكم على واجب الوجود بالقدره والعلو وعلى  
 شيخ نراه من بعيد بانه شاعل لخير معين فلو كان  
 الحكم

الحكم مستند عيا لتصور المحكوم عليه بكونه  
 الحقيقة لم يصح منا أمثال هذه الأحكام \* والثانية  
 ان الحكم فيما بينهم مقول بالاشتراك على  
 معنيين احدهما النسبة الایجابیة او السالبة  
 المتصورة بين الشئین وثانيهما ايقاع تلك  
 النسبة او انتزاعها فعنی بالحكم حيث حکم بأنه  
 لابد في التصديق من تصور الحكم النسبة الایجابیة  
 وحيث قال لا امتناع الحكم ممن جهل ايقاع  
 النسبة تنبيهها على تغاير معنی الحكم والآ فان  
 كان المراد به النسبة الایجابیة في الموضعين  
 لم یکن لقوله لا امتناع الحكم ممن جهل احد هذه  
 الامور معنی او ايقاع النسبة فیهما فيلزم استبعاد  
 التصديق تصور الایقاع وهو باطل لانا اذا ادركت ان

النسبة واقعة لو ليست بواقعة يحصل التصديق

ولا توقف له على تصور ذلك الإدراك \* فان قلت

لهذا المأنيتم اذا كان الحكم ادراكا اما اذا كان

فعلا فالصدق يستدعي تصور الحكم لانه من الافعال

الاختيارية للنفس والافعال الاختيارية المأنيتم

عنها بعد شعورها بها والتعبد الى اصدارها فحصل

الحكم موقوف على تصور حصول التصديق

موقوف على حصول الحكم فحصل التصديق

موقوف على تصور الحكم على ان المصدق في شراخه

للمخصص صرح به وجعله شرطا حتى لا يزيد اجزاء

التصديق على اربعة \* فقول قوله لان كل تصديق

لا بد فيه من تصور الحكم يدل على ان تصور الحكم

جزء من اجزاء التصديق فلو كان المراد به ايقاع

النسبة

النسبة في الموضعين. لراد اجزاء التصديق على  
اربعة وهو مصرح بخلافه \* قال الامام في الملخص  
كل تصديق لابد فيه من ثلث تصورات تصور  
المحكوم عليه وبه والحكم \* قيل فرق ما بين قوله  
وقيل المصنف ههنا لان المحكم فيما قاله الامام تصور  
لا محالة بخلاف ما قاله المصنف فانه يجوز ان يكون  
قوله والحكم معطوفا على تصور المحكوم عليه كانه  
قال ولا بد فيه من الحكم وغير لازم منه ان يكون  
تصورا او ان يكون معطوفا على المحكوم عليه فحينئذ  
يكون تصورا \* وفيه نظر لان قوله والحكم لو كان  
معطوفا على تصور المحكوم عليه ولا يكون الحكم  
تصورا لوجب ان يقول لا امتناع الحكم من جهل  
احد هذين الامرين ولو صح حمل قوله احدهما

الأمور على هذا الظاهر الفساد من وجه آخر وهو أن  
 اللازم من ذلك استبعاد التصديق تصور المحكم  
 عليه وبه والمدعى استبعاد التصديق التصورين  
 والحكم فلا يكون الدليل وارد على المدعى وأيضا  
 فذكر الحكم حينئذ يكون مستدركا إذا المطلوب  
 بيان تقديم التصور على التصديق طبعاً والحكم إذا لم  
 يكن تصور لم يكن له مدخل في ذلك

قال

وأما المقالات فثلاث الأولى في المفردات  
 وفيها أربعة فصول الفصل الأول في الألفاظ  
 دلالة اللفظ على المعنى بتوسط الوضع له مطابقة  
 كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق وبترسطة  
 لها دخل فيه تضمن كدلالة على الحيوان  
 بتوسطه

بتوسطه لما خرج عنه التزام كدلالته على

قابل العلم وصنعة الكتابة \*

اقول

. لا شغل للمنطقي من حيث هو منطقي بالالفاظ

فانه يبحث عن القول الشارح والحجة وكيفية

ترتيبهما وهو لا يتوقف على الالفاظ فان ما يوصل

الى التصور ليس لفظ الجنس والفصل بل معناهما

وكذلك ما يوصل الى التصديق مفهومات القضايا

لا الفاظها ولكن لما توقف افادة المعاني

واستفادتها على الالفاظ صار النظر فيها مقصودا

بالعرض وبالقصد الثاني ولما كان النظر فيها

من حيث انه لا ثل المعاني قدم الكلام في

الدلالة وهي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به

العلم بشي آخر والشئ الاول هو الدال والثاني  
 هو المدلول والدال ان كان لفظا فالدلالة  
 لفظية والا فغير لفظية كدلالة الخط والعقد  
 والاعطارة والنصب والدلالة اللفظية اما بحسب  
 جعلها على وهي الوضعية كدلالة الانسان  
 على الحيوان الناطق والوضع هو جعل اللفظ بازاء  
 المعنى اولا وهي لا تخلو اما ان تكون بحسب  
 اقتضاء الطبع وهي الطبيعية كدلالة اخ على  
 الوجود فان طبع اللفظ يقتضي التعلق به عند  
 عروض ذلك المعنى له \* اولا وهي العقلية كدلالة  
 اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللفظ \*  
 والمقصود ههنا هو الدلالة اللفظية الوضعية  
 وهي كون اللفظ بحيث شئ اطلق فهم منه  
 معناه

ومعناه للعلم بوضعه وهي إما مطلقة أو تضمنية  
 أو التزام وذلك لأن اللفظ إذا كان ذا لاجل  
 الوضع على معنى فذلك المعنى الذي هو يدل  
 اللفظ إما أن يكون عين المعنى الموضوع له  
 أو ذا خلافيه أو خافيه عنه قد لا يلائم اللفظ  
 ومعناه بواسطة اللفظ موضوع لذلك المعنى  
 مطلقة كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق  
 فإن الإنسان إنما يدل على الحيوان الناطق لأنه  
 موضوع للحيوان الناطق وقد لا يلائم معنى  
 بواسطة إن اللفظ موضوع لمعنى دخل فيه ذلك  
 ١. بمعنى المدلول للفظ يتضمن كدلالة الإنسان  
 على الحيوان فإن الإنسان إنما يدل على الحيوان  
 لاجل أنه موضوع للحيوان الناطق وهو معنى



دخل فيه الحيوان الذي هو مدلول اللفظ ودلالة  
 على معناه بواسطة ان اللفظ موضوع لمعنى  
 خرج عنه ذلك المعنى المدلول التزام كدلالة  
 الانسان على قابل العلم وصنعة الكتابة فان  
 دلالة عليه بواسطة انه موضوع للحيوان الناطق  
 وقابل العلم وصنعة الكتابة خارج عنه \* اما  
 تسمية الدلالة الاولى بالمطابقة فلان اللفظ مطابق  
 اي متوافق لشئ ما وضع له من قولهم مطابق  
 التعل بالثعل اذا توافقتا واما تسمية الدلالة  
 الثانية بالتضمن فلان جزء المعنى الموضوع له  
 داخل في ضمنه فهي دلالة على ما في ضمن المعنى  
 الموضوع له واما تسمية الدلالة الثالثة بالالتزام  
 فلان اللفظ لا يدل على كل امر خارج عن معناه  
 الموضوع

الموضوع له بل على الخارج اللازم له \* وانما قيد  
 حدود الدلالات بتوسط الوضع لانه لو لم تقيد به  
 لانقض حد بعض الدلالات ببعضها وذلك  
 لجواز ان يكون اللفظ مشتركا بين الكل والجزء  
 كالامكان فانه موضوع للامكان الخاص وهو  
 سلب الضرورة عن الطرفين وللامكان العام وهو  
 سلب الضرورة عن احد الطرفين وان يكون اللفظ  
 مشتركا بين المتنازوم واللازم كالشمس فانه  
 موضوع للجرم وللضوء فيتصور من ذلك صور  
 اربع \* الاولى ان يطلق الامكان ويراد به الامكان  
 العام \* والثانية ان يطلق ويراد به الامكان الخاص \*  
 والثالثة ان يطلق لفظ الشمس ويعنى به الجرم  
 الذي هو المتنازوم \* والرابعة ان يطلق ويعنى به

الضوء اللازم واذا تحقق هذه الصور فنقول لولم  
يقيد حد دلالة المطابقة بقيد توسط الوضع لانتقص  
بدلالة التضمن والالتزام اما الانتقاص بدلالة  
التضمن فلانه اذا اطلق الامكان واريد به  
الامكان الخاص كان دلالة على الامكان الخاص  
مطابقة وعلى الامكان العام تضمنا ويصدق  
عليها انها دلالة اللفظ على المعنى الموضوع لدلان  
الامكان العام مما وضع له ايضا لفظ الامكان  
فيدخل في حد دلالة المطابقة دلالة التضمن فلا  
يكون مانعا واذا قيدناه بتوسط الوضع خرجت  
تلك الدلالة عنه لان دلالة لفظ الامكان على  
الامكان العام في تلك الصورة وان كانت دلالة  
اللفظ على ما وضع له لكن ليست به اسطة ان اللفظ  
موضوع

موضوع الامكان العام لتحقيقها وان فرضنا انتفاء  
 وضعية بازائه بل بواسطة ان اللفظ موضوع للامكان  
 الخاص الذي دخل فيه الامكان العام واما الانتقاض  
 بدلالة التزام فلا نه اذا اطلق لفظ الشمس  
 وعنى به الجرم كان دلالة عليه مطابقة وعلى  
 الضوء التزاما مع انه يصدق عليها انها دلالة  
 اللفظ على ما وضع له فلم يقيّد حد دلالة  
 المطابقة بتوسط الوضع دخلت فيه ولما قيّد به  
 خرجت عنه لان تلك الدلالة وان كانت دلالة  
 اللفظ على ما وضع له الا انها ليست بواسطة ان  
 اللفظ موضوع له لانا لو فرضنا انه ليس بموضوع  
 للضوء كان ذالا عليه بتلك الدلالة بل بسبب وضع  
 اللفظ للجرم المتزوم له\* وكذا لو لم يقيّد حد دلالة

التضمن بذلك القيد لا تنقض بدلالة المطابقة  
 فانه اذا اطلق لفظ الامكان واريد به الامكان  
 العام كان دلالة عليه مطابقة وصدق عليها انها  
 دلالة للفظ على ما دخل في المعنى الموضوع له لان  
 الامكان العام داخل في الامكان الخاص وهو  
 بمعنى وضع اللفظ بازائه ايضا فاذا قيدنا الحد بتوسط  
 الوضع خرجت عنها لانها ليست بواسطة ان اللفظ  
 موضوع لما دخل ذلك المعنى فيه وكذلك لو لم  
 يقيد حد دلالة الالتزام بذلك القيد لا تنقض بدلالة  
 المطابقة فانه اذا اطلق لفظ الشمس وعني به الضوء  
 كان دلالة عليه مطابقة وصدق عليها انها دلالة  
 للفظ على ما خرج عن المعنى الموضوع له فمضى داخلته  
 في حد دلالة الالتزام لولا التقييد بتوسط الوضع  
 واذا

وإذا قيد به خرجت عنه لأنها ليست ثمه بواحدة

إن اللفظ موضوع لما خرج ذلك المعنى عنه \*

قال

ويشترط في الدلالة الالتزامية كون الخارجى

بحالة يلزم من تصور المسمى في ذهن تصور

والا لا يمنع فهمه من اللفظ ولا يشترط فيها كونه

بحالة يلزم من تحقق المسمى في الخارج تحققه

فيه كدلالة لفظ العنق على البصر مع عدم

الملازمة بينهما في الخارج \*

اقول

لما كانت الدلالة الالتزامية دلالة اللفظ على

الخارج عن المعنى الموضوع له ولا خفاء في أن اللفظ

لا يدل على كل امر خارج عنه فلا بد له دلالة

على الخارج من شرط وهو اللزوم الذهني أي كون  
الامر الخارج لازما لمسمى اللفظ بحيث يلزم من  
تصور المسمى تصوره فانه لو لم يتحقق هذا الشرط  
لا ممتنع فهم الامر الخارجي من اللفظ فلم يكن  
دالا عليه وذلك لان دلالة اللفظ على المعنى بحسب  
الوضع لاحد الامرين اما لاجل انه موضوع  
بارائه او لاجل انه يلزم من فهم المعنى الموضوع  
له فهمه واللفظ ليس به موضوع للامر الخارجي فلو لم يكن  
بحيث يلزم من تصور المسمى تصور فم يكن الامر  
الثاني ايضا متحققا فلم يكن اللفظ دالا عليه ولا  
يشترط فيها اللزوم الخارجي وهو كون الامر الخارجي  
بحيث يلزم من تحقق المسمى في الخارج تحققه  
في الخارج كما ان اللزوم الذهني وهو كون الامر  
الخارج

الخارجي بحيث يلزم من تحقق المسمى في الذهن  
تحققه فيه شرط لانه لو كان اللزوم الخارجي  
شرطاً لم يتحقق دلالة الالتزام بدونه واللازم  
باطل فالملزوم مثله اما الملازمة فلا امتناع  
تحقق المشروط بدون الشرط واما بطلان اللازم  
فلان العدم كالعنى يدل على الملكية كالبصر  
دلالة التزامية لان العنى عدم البصر عما من  
شانه ان يكون بصيراً مع المعاندة بينهما في  
الخارج \* فان قلت البصر جزء مفهوم العنى  
فلا يكون دلالة عليه بالالتزام بل بالتضمن \*  
فنتقول العنى عدم البصر لا العدم والبصر  
والعدم المضاف الى البصر يكون البصر  
خارجاً عنه والا لا اجتماع في العنى البصر وعدمه \*



قال

والمطابقة لا تستلزم التضمن كما في البسائط  
 واما استلزامها للالتزام فتغير متيقن لان وجود  
 لازم لكل ماهية يلزم من تصورها تصور غير  
 معلوم وما قيل من ان تصور كل ماهية يستلزم  
 تصور انها ليست غيرها فممنوع ومن هذا تبين  
 عدم استلزام التضمن الالتزام واما هما فاما  
 يوجد ان الامع المطابقة لاستحالة وجود التابع  
 من حيث انه تابع بدون المستوع \*

اقول

اراد بيان نسب الدالات الثلاث بعضها مع  
 بعض بالاستلزام وعدمه فالمطابقة لا تستلزم  
 التضمن اي ليس متيقن تحقق المطابقة تحقق  
 التضمن

التضمن لجواز ان يكون اللفظ موضوعا لمعنى  
 بسيط فيكون دلالة عليه مطابقة ولا تضمن ههنا  
 لان البسيط لا جزء له. واما استلزام المطابقة  
 الالتزام فغير متيقن لان الالتزام يتوقف على  
 ان يكون المعنى اللفظ لازم بحيث يلزم من  
 تصور المعنى صورة وكون كل ماهية بحيث  
 يوجد لها لازم كذلك غير معلوم لجواز ان يكون  
 من الماهيات ما لا يستلزم شيئا كذلك فاذا  
 كان اللفظ موضوعا لتلك الماهية كان دلالة  
 عليها مطابقة ولا التزام لا انتفاء شرطه \* وزعم  
 الامام ان المطابقة مستلزمة للالتزام لان  
 تصور كل ماهية يستلزم تصور لازم من لوازمها  
 واقله انها ليست غيرها فاللفظ اذا دل على

الملزوم بالمطابقة دل على اللازم في التصور  
 بالالتزام\* وجوابه اننا لنسلم ان تصور كل ماهية  
 يستلزم تصور انها ليست غيرها فكثيرا ما نتصور  
 ماهيات الاشياء ولم يخطر ببالنا غيرها فضلا عن  
 انها ليست غيرها ومن هذا تبين عدم استلزام  
 التضمن الالتزام لانه كمال يعلم وجود لازم  
 ذهني لكل ماهية بسيطة لم يعلم ايضا وجود لازم  
 ذهني لكل ماهية مركبة فجاز ان يكون من  
 الماهيات المركبة ما لا يكون له لازم ذهني  
 فاللفظ الموضوع بأزائه دال على اجزائه بالتضمن  
 ولا التزام\* وفي عبارة المصنف تسامح فان اللازم  
 مما ذكره ليس تبين عدم استلزام التضمن  
 الالتزام بل عدم تبين استلزام التضمن الالتزام  
 والفرق

والفرق بينهما ظاهر\* واما هما اي التضمن  
والالتزام فمستلزمان للمطابقة لانهما لا يوجدان  
الامعها لانهما تابعان لها والتابع من حيث انه  
تابع لا يوجد بدون المتبوع وانما قيد بالحيشية  
احترازا عن التابع الاعم كالحرارة للنار فانها  
تابعة للنار وقد توجد بدونها كما في الشمس  
والحركة اما من حيث انها تابعة للنار فلا توجد  
الامعها\* وفي هذا البيان نظران التابع في  
الصغرى ان قيد بالحيشية منعناها وان لم يقيد  
بها لم يتكرر الحد الاوسط فلا ينتج المطلوب ويمكن  
ان يجاب عنه بان الحيشية في الكبرى ليست  
قيد الاوسط بل للحكم فيها فيتكرر الاوسط  
نعم اللازم من المقدمتين ان التضمن من

حيث انه تابع لا يوجد بدون المطابقة وهو

غير مطلوب والمطلوب ان يتضمن مطلقا

لا يوجد بدون المطابقة وهو غير لازم من الدليل

قال

والدال بالمطابقة ان قصد بجزئه الدلالة على جزء

معناه فهو المركب كرامى الحجارة والاف هو المفرد

اقول

اللفظ الدال على معنى بالمطابقة اما ان يقصد

بجزء منه الدلالة على جزء معناه اولا فان قصد

بجزء منه الدلالة على جزء معناه فهو المركب

كرامى الحجارة فان الرامى مقصود الدلالة على

رامى منسوب الى موضوع ما والحجارة مقصودة

الدلالة على الجسم المعين ومجموعة المعنيين معنى

رامى

واهى الحجارة فلا بد ان يكون اللفظ جزء وان يكون لجزء  
 دلالة على معنى وان يكون ذلك المعنى جزء  
 المعنى المقصود وان يكون دلالة جزء اللفظ  
 على جزء المعنى مقصودة تخرج عن الحد ما لا  
 يكون له جزء كهمزة الاستفهام وما يكون له  
 جزء لكن لا دلالة له على معنى كزيد وما يكون  
 له جزء دال على معنى لكن ذلك المعنى لا يكون  
 جزء المعنى المقصود كعبد الله علما فان له جزءاً  
 كعبد دالاً على معنى وهو العبودية لكن ليس  
 جزء المعنى المقصود اي الذات المشخصة وما  
 يكون له جزء دال على جزء المعنى المقصود  
 لكن لا يكون دلالة مقصودة كالحيوان الناطق  
 اذا سمي به شخص السامي فان معناه حيث يتبين النهاية

• الانسانية مع الشخص والماهية الانسانية  
 مجموع مفهومي الحيوان والناطق فالحيوان مثلاً  
 الذي هو جزء اللفظ دال على جزء المعنى المقصود  
 الذي هو الشخص الانساني لانه دال على مفهوم  
 الحيوان ومفهوم الحيوان جزء الماهية الانسانية  
 وهي جزء المعنى اللفظ المقصود لكن دلالة الحيوان  
 على مفهومه ليست مقصودة في حالة العلمية بل  
 لينين المقصود من الحيوان الناطق الا الذات  
 المستحصنة\* والاى وان لم يقصد بحزبه منه الدلالة  
 على جزء معناه فهو المفرد سواء لم يكن له جزء  
 او كان له جزء ولم يدل على معنى او كان له جزء  
 دال على معنى ولا يكون ذلك المعنى جزء المعنى  
 المقصود من اللفظ او كان له جزء دال على جزء  
 المعنى

المعنى المقصود من اللفظ ولم يكن دلالة  
مقصودة فخذ المفرد يتناول الألفاظ الأربعة \*  
فان قلت المفرد مقدم على المركب طبعاً فلم آخره  
وضعا ومخالفة الوضع الطبع في قوة الخطأ غنته  
المحصلين \* فنقول للمفرد والمركب اعتباران  
أحدهما بحسب الذات وهو ما صدق عليه المفرد  
من زيد وعمرو وغيرهما وثانيهما بحسب المفهوم  
وهو ما وضع اللفظ بازائه كالكتاب مثلاً فان  
له مفهوماً وهو شئ له الكتابة وذاتاً وهو ما صدق  
عليه الكاتب من أفراد اللسان فان عنيتم  
بقولكم المفرد مقدم على المركب طبعاً ان  
ذات المفرد مقدم على ذات المركب فمسلم  
ولكن تأخيرها ههنا في التعريف والتعريف



ليس بحسب الذات بل بحسب المفهوم وان  
 عنيت به ان مفهوم المفرد مقدم على مفهوم  
 المركب فهو ممنوع فان القيود في مفهوم المركب  
 وجودية وفي مفهوم المفرد عدمية والوجود  
 في التصور سابق على العدم فلهذا آخر المفرد في  
 التعريف وقد مية في الاقسام والاحكام لانها  
 بحسب الذات وانما اعتبر في المقسم دلالة المطابقة  
 لا التضمن والالتزام لان المعتبر في تركيب  
 اللفظ وافراده دلالة جزئية على جزء معناه المطابق  
 وعدم دلالة عليه لادلالة جزئية على جزء  
 معناه التضمني او الالتزامي وعدم دلالة عليه  
 فانه لو اعتبر التضمن او الالتزام في التركيب  
 والافراد لزم ان يكون اللفظ المركب من لفظين  
 موضوعين

موضوعين لمعنيين بسيطين مفرد العدم دلالة  
 جزء اللفظ على جزء المعنى التضمني اذ لا جزء له  
 وان يكون اللفظ المركب الموضوع بازاء معنى  
 له لازم ذهني بسيط مفردا لان شيئا من جزئي  
 اللفظ لا دلالة له على جزء المعنى الالتزامي \*  
 وفيه نظر لان غاية ما في الباب ان يكون اللفظ  
 بالقياس الى المعنى المطابق مركبا وبالقياس  
 الى المعنى التضمني او الالتزامي مفردا ولما  
 جاز ان يكون اللفظ باعتبار معنيين مطابقين  
 مفردا ومركبا كما في عبد الله لان مدلوله  
 المطابق قبل العلمية يكون مركبا وبغدها  
 يكون مفردا فلم لا يجوز ذلك باعتبار المعنى  
 المطابق والتضمني او الالتزامي والاولى

ان يقال التركيب والافراد بالنسبة الى المعنى  
 التضمني او الالاتزامي لا يتحقق الا اذا تحقق  
 بالنسبة الى المعنى المطابقى اما في التضمن فلانه  
 اذا دل جزء اللفظ على جزء معناه التضمني دل  
 على جزء معناه المطابقى لان المعنى التضمني  
 جزء المعنى المطابقى وجزء الجزء جزء له واما  
 في الاتزام فلانه اذا دل جزء اللفظ على جزء  
 المعنى الاتزامي بالاتزام فقه دل على جزء  
 المعنى المطابقى لامتناع تحقق الاتزام بدون  
 المطابقة وقد يتحقق الافراد والتركيب بالنسبة  
 الى المعنى المطابقى لا بالنسبة الى المعنى  
 التضمني او الاتزامي كما في المثالين  
 المذكورين فلهذا خصص القسم الى الافراد  
 والتر

والتركيب بالمطابقة الا ان هذا الوجه يفيد  
اولوية اعتبار المطابقة في مورد القسمة والوجه  
الاول ان تم افاد وجوب الاعتبار \*

قال

وهوان لم يصلح لان يخبر به وحدة فهو الاداة  
كفي ولا وان صلح لذلك فان دل بهيئته على  
زمان معين من الازمنة الثلاثة فهو الكلمة  
وان لم يدل فهو الاسم \*

اقول

اللفظ المفرد اما اداة او كلمة او اسم لانه اما ان  
يصلح لان يخبر به وحدة او لا يصلح فان لم يصلح  
لان يخبر به وحدة فهو الاداة كفي ولا وانما ذكر  
مثالين لان ما لا يصلح لان يخبر به وحدة اما ان

لا يصلح للاخبار به اصلا كفى فان المخبر به في  
قولنا زيد في الدار حصل او حاصل ولا مدخل  
لني في الاخبار به واما ان يصلح للاخبار به لكن  
لا يصلح للاخبار به وحده كلا فان المخبر به في  
قولنا زيد لا حجر هو لا حجر ولا له دخل في الاخبار به  
ولعلك تقول الافعال الناقصة لا تصلح لان تخبر بها  
وحدها فيلزم ان تكون ادوات فنقول لا بُعد في  
ذلك حتى انهم قسموا الادوات الى غير زمانية  
وزمانية وهي الافعال الناقصة غاية ما في  
الباب ان اصطلاحهم لا يطابق اصطلاح النحاة  
وذلك غير لازم لان نظرهم في الالفاظ من حيث  
المعنى ونظر النحاة فيها من حيث اللفظ نفسه وعند  
تغاثر جهتي الباحثين لا يارم تطابق الاصطلاحين  
وان

وان يصلح لان يخبر به وحده فاما ان يدل بهيئته  
وصيغته على زمان معين من الازمنة الثلاثة  
كضرب يضرب فهو الكلمة اولا يدل فهو الاسم  
كزيد وعمرو والمراد بالهيئة والصيغة الهيئة  
الحاصلة للحروف باعتبار تقديرهما وتأخيرها  
وحركاتها وسكناتها وهي صورة الكلمة والحروف  
مادتها وانما قيدت الكلمة بها لاخراج  
ما يدل على الزمان لابهئته بل بحسب جوهره  
ومادته كالزمان والامس واليوم والصبح  
والغروب فان دلالتها على الزمان بموادها  
وجواهرها لا بهيئتها بخلاف الكلمات فان  
دلالتها على الزمان بحسب هيئتها بشهادة  
اختلاف الزمان عند اختلاف الهيئة وان

اتحدت المادة كضرب ويضرب واتحاد الزمان  
عند اتحاد الهية وان اختلفت المادة كضرب  
وطالب \* فان قلت فعلى هذا يلزم ان يكون  
الكلمة مركبة لدلالة اصلها ومادتها على  
الحدث وهيتها وصورتها على الزمان فيكون  
جزؤها ا على جزء معناها \* فنقول المعنى  
من التركيب ان يكون هناك اجزاء مرتبة  
مسموعة وهى الالفاظ وحروف مثل زيد قائم  
والهية مع المادة ليست بهذه المثابة فلا يلزم  
التركيب والتقيد بالمعين من الازمنة الثلاثة  
لادخل له في الاحتراز الا انه حسن لان الكلمة  
لا تكون الا كذلك ففيه مزيد ايضاح \* ووجه التسمية  
اما بالاداة فلانها آلة في تركيب الالفاظ بعضها

مع بعض وأما بالكلمة فلأنها من الكلم وهو الجرح  
 كانتها لما دلت على الزمان وهو متجدد و  
 مستمر تكلم الخاطر بتغير معناها وأما بالاسم  
 فلا نه على مرتبة من سائر الألفاظ فيكون  
 مشتملا على معنى السموت وهو العلو \*

قال

وحينئذ إما أن يكون معناه واحدا أو كثيرا فان  
 كان الأول فان تشخص ذلك المعنى يسمى  
 علما والافتمتوا طيا ان استوت افراده الذهنية  
 والخارجية فيه كالانسان والشمس ومشككا  
 ان كان حصوله في البعض أولى وأقدم من الآخر  
 كالوجود بالنسبة الى الواجب والامكن وان كان  
 الثاني فان كان وضعه لتلك المعاني على السوية.



فهو المشترك كالعين وان لم يكن كذلك بل  
 وضع لاحدها ثم نقل الى الثاني وحينئذ ان ترك  
 موضوعه الاول يسمى لفظا منتقولا عرفيا ان كان  
 الناقل هو العرف العام كالدابة وشرعيا  
 ان كان هو الشرع كالصلاة والصوم واصطلاحيا  
 ان كان هو العرف الخاص كاصطلاحات  
 النحاة والنظار وان لم يترك موضوعه الاول  
 يسمى بالنسبة اليه حقيقة وبالنسبة الى  
 المنقول اليه مجازا كالاسد بالنسبة الى الحيوان  
 المفترس والرجل الشجاع \*

اقول

هذا اشارة الى قسمة الاسم بالقياس الى معناه  
 . فالاسم اما ان يكون معناه واحدا او كثيرا  
 فان

فان كان الاول اي ان كان معناه واحدا فما  
ان يتشخص ذلك المعنى اي لم يصلح لان يقال  
على كثيرين كزيد يسمى علما في عرف النخاعة  
لانه علامة دالة على شخص معين وجزئيا حقيقيا  
في عرف المنطقيين وان لم يتشخص وصلح لان  
يقال على كثيرين فهو الكلى والكثيرون افراده  
فلا يخلوا ما ان يكون حصوله في افراده الذهنية  
او الخارجية على السوية اولا فان تساوت الافراد  
الذهنية والخارجية في حصوله وصدقه عليها يسمى  
متواطيا لان افراده متوافقة في معناه من التواطؤ  
وهو التوافق كالانسان والشمس فان الانسان له  
افراد في الخارج وصدقه عليها بالسوية والشمس  
لها افراد في الذهن وصدقها عليها ايضا بالسوية

وان لم يتساو الافراد بل كان حصوله في بعضها  
اولى اواقدم اواشد من البعض الاخر يسمى  
مشككا\* والتشكيك على ثلاثة اوجه التشكيك  
بالاولوية وهو اختلاف الافراد في الاولوية وعدمها  
كالوجود فانه في الواجب اتم واثبت واقوى منه  
في الممكن والتشكيك بالتقدم والتاخر وهو  
ان يكون حصول معناه في بعضها متقدما على  
حصوله في البعض الآخر كالوجود ايضا فان  
حصوله في الواجب قبل حصوله في الممكن  
والتشكيك بالشدة والضعف وهو ان يكون حصول  
معناه في بعضها اشد من حصوله في البعض  
الآخر كالوجود ايضا فان حصوله في الواجب اشد  
منه في الممكن لان آثار الوجود في الواجب  
اكثر

اكثر كما ان اثرا لبياض وهو تفريق البصر  
 في بياض الشح اكثر مما هو في بياض العاج وانما  
 سمي مشكالا لان افرادة مشتركة في اصل  
 معناه ومختلفة باحد الوجوه الثلاثة فالناظر اليه  
 ان نظر الى جهة الاشتراك خيله انه متواط لتوافق  
 افرادة فيه وان نظر الى جهة الاختلاف اوهمه انه  
 مشترك كانه لفظ له معان كالعين فالناظر فيه  
 يشك هل هو متواط او مشترك فلهذا سمي  
 بهذا الاسم \* وان كان الثاني ان كان المعنى  
 كثيرا فاما ان يتخلل بين تلك المعاني نقل بان  
 كان موضوعا لمعنى اول ثم لوحظ ذلك المعنى  
 ووضع لمعنى آخر لمناسبة بينهما اولم يتخلل  
 فان لم يتخلل النقل بل كان وضعه لتلك المعاني

على السوية أي كما يكون موضوع هذا المعنى  
يكون موضوعا لذلك المعنى من غير نظر إلى  
المعنى الأول فهو المشترك لا مشتركا بين  
تلك المعاني كالعين فانها موضوعة للباصرة  
والماء والذهب والركبة على السواء وان تحلل  
بين تلك المعاني نقل فاما ان يترك استمعاله  
في المعنى الأول أولا فان ترك يسمى لفظا منقولا  
لنقله من المعنى الأول والناقل اما الشرع فيكون  
منقولا شرعيا كالصلوة والصوم فانهما في الأصل  
للدعاء ومطابق الامساك ثم نقلهما الشرع إلى  
الأركان المختصة والامساك المخصوص مع  
النية واما غير الشرع فهو اما العرف العام فهو  
المنقول العرفي كالدابة فانها في أصل اللغة  
الاسم

اسم لكل ما يدب على الأرض ثم نقله العرف  
 العام إلى ذوات القوائم الأربع من الخيل والبغال  
 والحمير أو العرف الخاص ويسمى منقولاً  
 اصطلاحاً كما اصطلاحات النجاة والنظار أما  
 اصطلاح النجاة فكالفعل فإنه كان اسماً لما  
 صدر عن الفاعل كالاكل والضرب ثم نقله النحوي  
 إلى كلمة دلت على معنى في نفسه مقترن  
 بأحد الأزمنة الثلاثة وأما اصطلاح النظر  
 فكالدوران فإنه اسم للحركة في السكك  
 ثم نقله المناظر إلى ترتيب الأثر على ماله صلاح  
 العلية مرة بعد أخرى وإن لم يترك معناه الأول بل  
 يستعمل فيه أيضاً يسمى حقيقة أن يستعمل  
 في الأول وهو المنقول عنه ومجازاً أن يستعمل

في الثاني وهو المنقول اليه كالاسد فانه وضع  
 اولاً للحيوان المفترس ثم نقل الى الرجل الشجاع  
 لعلاقة بينهما وهي الشجاعة فاستعملته في  
 الاول بطريق الحقيقة وفي الثاني بطريق  
 المجاز اما الحقيقة فلا ينه من حق فلان الامراي  
 اثبتة او من حقيقته اذا كنت منه على يقين فاذا  
 كان اللفظ مستعملاً في موضوعه الاصلى فهو شيء  
 مثبت في مقامه معلوم الدلالة واما المجاز  
 فلانه من جاز الشيء يجوز اذا تعداه واذا  
 استعمل اللفظ في المعنى المجازي جاز مكانه  
 الاول وموضوعه الاصلى\*

قال

وكل لفظ فهو بالنسبة الى لفظ آخر مرادف له

ان

أن توافقا في المعنى ومباين له أن اختلافيه \*

### اقول

هما مر من تقسيم اللفظ كان بالقياس الى نفسه  
وبالنظر الى نفس معناه وهذا تقسيم اللفظ  
بالقياس الى غيره من الالفاظ فاللفظ اذا نسبناه  
الى لفظ آخر فلا يخلو اما ان يتوافقا في المعنى  
اي يكون معناه واحد او يختلفا في المعنى  
اي يكون لا حد هما معني ولا اخر معني آخر  
فان كانا متوافقين فهو مرادف له واللفظان  
متراد فان اخذا من الترادف الذي هو مركوب  
احد خلف آخر كان المعنى مركوب واللفظان  
راكبان عليه فيكونان مترادفين كاللث  
والاسد وان كانا مختلفين فهو مباين له



واللفظان متباينان لان المباشرة المفارقة  
 ومتى اختلف المعنى لم يكن المركوب واحدا  
 فتحقق المفارقة بين اللفظين للفرقة بين  
 المركوبين كالانسان والفرس\* ومن الناس  
 من ظن ان مثل الناطق والفصح ومثل السيف  
 والصارم من الالفاظ المترادفة لصدقهما على  
 ذات واحدة وهو فاسد لان الترادف هو الاتحاد  
 في المفهوم لا الاتحاد في الذات نعم الاتحاد  
 في الذات من لوازم الاتحاد في المفهوم  
 بدون العكس\*

قال

واما المركب فهو ما تام وهو الذي يصبغ السكين  
 عليه وما شير تام والنام ان احتمل الصدق  
 والكذب

والكذب فهو الخبر والقضية وإن لم يحتمل  
فهو الانشاء فإن دل على طلب الفعل دلالة وضعية  
فهو مع الاستعلاء امر كقولنا اضرب أنت  
ومع الخضوع سؤال ودعاء ومع التساوي  
التماس وإن لم يدل فهو التنبيه ويندرج فيه  
التمني والترجي والتعجب والنداء والقسم  
وأما غير تام فهو ما تقيدي كالحوان  
الناطق وأما غير تقيدي كالمركب من اسم

واداة او كلمة واداة\*

اقول

لما فرغ عن المفرد واقسامه شرع في المركب  
واقسامه وهو اما تام او غير تام لانه اما ان  
يصح السكوت عليه اى يفيد المخاطب فائدة

تامة ولا يكون مستتبعا للفظ آخر يذشره  
المخاطب كما اذا قيل زيد فيبقى المخاطب  
منتظرا لان يقال قائم او قاعد مثلا بخلاف  
ما اذا قيل زيد قائم واما ان لا يضح السكوت  
عليه فان صح السكوت عليه فهو المركب التام  
والا فهو المركب الناقص وغير التام والمركب  
التام اما ان يحتمل الصدق والكذب فهو الخبير  
اولا يحتمل فهو الاشياء \* فان قيل الخبير اما ان  
يكون مطابقا للواقع او لا فان كان مطابقا للواقع  
لم يحتمل الكذب وان لم يكن مطابقا للواقع  
لم يحتمل الصدق فلا خبر دخل في احد \* فقد  
يجاب عنه بان المراد بالواو الواصلة او الناقصة  
بمعنى ان الخبر هو الذي يحتمل الصدق او الكذب  
فكل

فكل خبر صادق يحتمل الصدق وكل خبر  
 كاذب يحتمل الكذب فجميع الاخبار داخله  
 في الحد وهذا الجواب غير مرضي لان الاحتمال  
 لا معنى له حينئذ بل يجب ان يقال ما صدق  
 وما كذب \* والحق في الجواب ان المراد احتمال  
 الصدق والكذب بمجرد النظر الى مفهومه ولا شك  
 ان قولنا السماء فوقنا اذا اجرّ دنا النظر الى مفهوم  
 اللفظ ولم نعتبر الخارج احتمل عند العقل  
 الكذب وقولنا اجتماع النقيضين موجود  
 يحتمل الصدق بمجرد النظر الى مفهومه فحاصل  
 التقسيم ان المركب التام ان احتمل الصدق  
 والكذب بحسب مفهومه فهو الخبر والافهم  
 الإنشاء وهو اما ان يدل على طلب الفعل دلالة

وضعية اول يدل فان دل على طلب الفعل دلالة  
 وضعية فاما ان يقارن الاستعلاء او يقارن التساوي  
 او يقارن الخضوع فان قارن الاستعلاء فهو امر وان  
 قارن التساوي فهو التماس وان قارن الخضوع  
 فهو سؤال ودعاء \* وانما قيد الدلالة بالوضع  
 احترازاً عن الاخبار الدالة على طلب الفعل لا  
 بالوضع فان قولنا كتب عليكم الصيام وأُطلب  
 منك الفعل وان دل على طلب الفعل لكنه  
 ليس بموضوع لطلب الفعل بل للاخبار عن طلب  
 الفعل وان لم يدل على طلب الفعل فهو تنبيه لانه  
 ينسب على ما في ضمير المتكلم ويندرج فيه  
 التمني والترجي والقسم والنداء والتعجب \*  
 وتفاضل ان يقول الاستنهام والتمني خارجان عن  
 التسمية

القسمۃ اما الاستفهام فلا نه لا يليق جعله من  
 التنبيه لانه استعمال ما في ضمير المخاطب  
 لا تنبيه على ما في ضمير المتكلم واما النهي فلعدم  
 دخوله تحت الامر لانه دال على طلب الترك  
 لا على طلب الفعل لكن المصنف ادرج الاستفهام  
 تحت التنبيه ولم يعتبر المناسبة اللغوية والنهي  
 تحت الامر بناء على ان الترك هو كف النفس  
 لا عدم الفعل عما من شأنه ان يكون فاعلا  
 ولو اردنا ايرادهما في القسمۃ قلنا الانشاء اما ان  
 لا يدل على شيء بالوضع وهو التنبيه او يدل فلا يخلو  
 اما ان يكون المطلوب الفهم وهو الاستفهام  
 او غيره فاما ان يكون مع الاستعلاء وهو امر ان  
 كان المطلوب الفعل ونهي ان كان المطلوب

الترك أي عدم الفعل أو يكون مع الشاوي وهو  
 الالتماس أو مع الخضوع وهو السؤال \* وأما المركب  
 الغير التام فاما ان يكون الجزء الثاني منه قيداً  
 للأول وهو التقيدى كالحوان الناطق أولاً  
 يكون وهو غير التقيدى كالمركب من اسم  
 وأداة أو كلمة وأداة \*

### قال

الفصل الثاني في المعاني المفردة كل مفهوم فهو  
 جزئي أن منع نفس تضرره عن وقوع الشركة  
 فيه وكلي أن لم يمنع واللفظ الدال عليه  
 يسمى كلياً وجزئياً بالعرض \*

### أقول

المعاني هي الصور الذهنية من حيث أنها وضع  
 بأزا

بارائتها الا لفاظ فان خبر عنها بالفاظ مفردة فهي  
المعاني المفردة والا فالمركبة والكلام ههنا  
لانما هو في المعاني المفردة كما ستعرف فكل  
مفهوم وهو الحاصل في العقل اما جزئي او كلي  
لانه اما ان يكون نفس تصوره اي من حيث  
انه متصور مانعا عن وقوع الشركة فيه اي عن  
اشتراكه بين كثيرين وصدقه عليها اولا يكون  
فان منع نفس تصوره عن وقوع الشركة فهو  
الجزئي كهذا الانسان فان البذية اذا حصل  
مفهومها عند العقل امتنع العقل بمجرد تصوره  
عن صدقه على امور متعددة وان لم يمنع الشركة  
من حيث انه متصور فهو الكلي كالانسان  
فان مفهومه اذا حصل عند العقل لم يمنع من



صدقه على كثيرين وقد وقع في بعض النسخ  
 نفس تصور معناه وهو سهو والكان للمعنى  
 معنى وإنما قيد بنفس التصور لأن من الكليات  
 ما يمنع الشركة بالنظر إلى الخارج كواجب  
 الوجود فان الشركة فيه ممتنعة بالدليل الخارجي  
 لكن اذا جرد العقل النظر إلى مفهومه لم يمتنع  
 من صدقه على كثيرين فان مجرد تصوره لو كان  
 مانعا من الشركة لم يفتقر في اثبات الوحدة إلى  
 الدليل وكالكليات الفرضية مثل الاشياء  
 والا امكان والا وجود فانها تمنع ان تصدق  
 على شئ من الاشياء في الخارج لكن لا بالنظر  
 إلى مجرد تصورها ومن ههنا يعلم ان افراد  
 الكلي لا يجب ان يكون الكلي صادقا عليها  
 بل من

بل من افراذه ما يمتنع ان يصدق عليه اذالم  
 يمنع العقل عن صدقه عليه بمجرد تصوره فلو لم  
 يعتبر نفس التصور في تعريف الكلي والجزئي  
 بل مثل تلك الكليات في تعريف الجزئي فلا  
 يكون مانعا وخرج عن تعريف الكلي فلا يكون  
 جامعا \* وبيان التسمية بالكلي والجزئي ان  
 الكلي جزء للجزئي غالبا كالانسان فانه جزء لزيد  
 والحيوان فانه جزء للانسان والجسم فانه جزء  
 للحيوان فيكون ذلك الجزئي كلاً والكلي جزءا  
 وكلية الشئ انما تكون بالنسبة الى الجزئي فيكون  
 ذلك الشئ منسوبا الى الكل والمنسوب الى  
 الكل كلي وكذا لك جزئية الشئ انما هي  
 بالنسبة الى الكلي فيكون منسوبا الى الجزء

والمنسوب الى الجزء جزئى واعلم ان الكلية  
والجزئية انما تعتبران بالذات في المعاني  
واما الالفاظ فقد تسمى كلية وجزئية بالعرض  
تسمية الدال باسم المدلول \*

قال

والكلى اما ان يكون تمام ماهية ما يحته  
من الجزئيات اودا خلافيها او خارجا عنها والاول  
هو النوع سواء كان متعدد الاشخاص وهو المقول  
في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية  
ومعاك الانسان او غير متعدد الاشخاص وهو المقول  
في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة  
كالشمس فهو اذن كلى ومقول على واحد او على  
كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ما هو \*

اقول

## اقول

انك قد عرفت ان الغرض من وضع هذه المقالة  
 معرفة كيفية اقتناص المجهولات التصورية  
 وهي لا تقتنص بالجزئيات بل لا يبحث عنها  
 في العلوم لتغيرها وعدم انضباطها فلهمذا صار نظر  
 المنطقي مقصورا على بيان الكليات وضبط  
 اقسامها فالكلى اذا نسب الى ما تحته من  
 الجزئيات فاما ان يكون نفس ماهيتها وادخالها  
 او خارجا عنها والداخل يسمى ذاتيا والخارج عرضيا  
 وربما يقال الذاتى على ما ليس بخارج \* فالاول  
 اى الكلى الذي يكون نفس ماهية ما تحته من  
 الجزئيات هو النوع كالانسان فانه نفس ماهية زيد  
 وعمر ووكرو وغيرهم من جزئياته وهي لا تزيد على

الانسان الابعوار في مشخصة خارجة عنه بها  
يمتاز شخص بين شخص ثم النوع لا يخلو اما ان  
يكون متعدد الاشخاص في الخارج او لا يكون  
فان كان متعدد الاشخاص في الخارج فهو الماهية  
في جواب ما هو بحسب الشركة والمحمولية  
وعلان السؤال بها هو عن الشئ انما يطلب به  
تمام ماهيته وحقيقته فان كان سوا الاثنين بشئ  
واحد كان طالبا لتمام الماهية المختصة به وان  
جميع بين شئين او اشياء في السؤال كان طالبا  
لتمام ماهيتهما وتمام ماهية الاشياء انما يكون  
بتمام الماهية المشتركة بينهما ولما كان النوع  
متعدد الاشخاص كالا نسان كان هو تمام  
ماهية كل واحد من افرادهم فاذا سئل عن زيد  
مثلا

مثلاً بما هو كان المقول في الجواب الإنسان لانه  
 تمام الماهية المختصة به وان سئل عن زيد  
 وعمر وبما هما كان الجواب الإنسان ايضاً لانه  
 كمال ماهيتهما المشتركة فلا جرم يكون  
 مقولاً في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية  
 معنا وان لم يكن متعدد الاشخاص بل ينحصر  
 نوعه في شخص واحد كالشمس كان مقولاً  
 في جواب ما هو بحسب الخصوصية المختصة لان  
 السائل بما هو عن ذلك الشخص لا يطلب الاتهام  
 الماهية المختصة به ولا فرد آخر له في الخارج حتى  
 يجمع بينه وبين ذلك الشخص في السؤال  
 حتى يكون الجواب تمام الماهية المشتركة  
 واذا علمت ان النوعان تعدداً شخاضاً في الخارج

كان مقولا على كثيرين متفقين بالحقائق في  
 جواب ماهو وان لم يتعدد كان مقولا على واحد  
 في جواب ماهو فهاذا كلي مقول على واحد وعلى  
 كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ماهو فالكل  
 جنس وقولنا مقول على واحد ليدخل في الجنس  
 النوع الغير المتعدد الاشخاص وقولنا على كثيرين  
 ليدخل فيه نوع المتعدد الاشخاص وقولنا متفقين  
 بالحقائق ليجزى الجنس فانه مقول على كثيرين  
 مختلفين بالحقائق وقولنا في جواب ماهو ليجزى  
 الثلاثة الباقية اعني الفصل والخاصة والعرض العام  
 لانها لا تنقل في جواب ماهو\* وهناك نظروها وان احدها  
 الامرين لازم اما اشتغال التعريف على امر  
 مستدرك واما ان لا يكون التعريف جامعاً  
 لان

لان المراد بالكثيرين ان كان مطلقا سواء  
 كانوا موجودين في الخارج او لم يكونوا فيلزم  
 ان يكون قوله المقول على واحد زائدا حشوا لان  
 النوع الغير المتعدد الاشخاص في الخارج مقول  
 على كثيرين موجودين في الذهن وان كان  
 المراد بالكثيرين الموجودين في الخارج يخرج  
 عن التعريف الانواع التي لا وجود لها في الخارج  
 اصلا كالعقلاء فلا يكون جامعا فالجواب ان  
 يحذف من التعريف قوله على واحد بل لفظ  
 الكلى ايضا فان المقول على كثيرين يغنى عنه  
 ويقال النوع هو المقول على كثيرين متفقين  
 بالحقيقة في جواب ما هو وحينئذ يكون كل  
 نوع مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة



والخصوصية معا والمصنف رحمه الله لهما اعتبار  
 النوع في قوله في جواب ما هو بحسب الخارج  
 قسمة الى ما يقال بحسب الشركة والخصوصية معا  
 والى ما يقال بحسب الخصوصية المحضة وهو خروج  
 عن هذا الفن بوجهين اما اولاً فلان نظر الفن عام  
 يشمل المواد كلها فالترخيص بالنوع الخارج  
 ينافي ذلك واما ثانياً فلان المقول في جواب ما هو  
 بحسب الخصوصية المحضة عند هم هو المحدود  
 بالنسبة الى المحدود وقد جعله من اقسام النوع وهو  
 فاسد لان المحدود من اقسام المركبات وقد جعله  
 من اقسام النوع الذي هو من اقسام المفرد \*

قال

وان كان الثاني فان كان تمام الجزء المشترك  
 بينها

بينهما وبين نوع آخر فهو المقول في جواب  
 ما هو بحسب الشريعة المحضة ويسمى جنسا  
 ورموه بانه كلى مقول على كثيرين مختلفين  
 بالحقائق في جواب ما هو \*  
 اقول

الكلى الذي هو جزء الماهية منصرف في جنس  
 الماهية وفضلها لانه اما ان يكون تمام الجزء  
 المشترك بين الماهية وبين نوع آخر او لا يكون  
 والمراد بتمام الجزء المشترك الذي لا يكون  
 وراءه جزء مشترك بينهما اي جزء مشترك  
 لا يكون جزء مشترك خارجا عنه بل كل جزء  
 مشترك بينهما اما ان يكون نفس ذلك الجزء  
 او جزء امته كالحيوان فانه تمام الجزء المشترك

بين الانسان والفرس اذ لاجزاء مشترك بينهما  
 الا هو اما نفس الحيوان او جزء منه كالجوهر  
 والجسم النامي والحساس والمتحرك بالارادة وكل  
 منها وان كان مشتركاً بين الانسان والفرس  
 الا انه ليس تمام المشترك بينهما بل بعضه وانما  
 يكون تمام المشترك بينهما هو الحيوان المشتغل  
 على الكل \* وربما يقال المراد بتمام المشترك  
 بينهما مجموع الاجزاء المشتركة بينهما كالحيوان  
 فانه مجموع الجوهر والجسم النامي والحساس  
 والمتحرك بالارادة وهي اجزاء مشتركة بين  
 الانسان والفرس وهو منتقض بالاجناس  
 البسيطة كالجوهر لانه جنس عال لا يكون له  
 جزء حتى يصح انه مجموع الاجزاء المشتركة  
 فعبار

فعبارة تامة وهذا الكلام وقع في البين فلنرجع  
إلى ما كنا فيه فنقول جزء الماهية ان كان تمام  
الجزء المشترك بين الماهية وبين نوع  
آخر فهو الجنس والا فهو الفصل اما الاول فلان  
جزء الماهية اذا كان تمام الجزء المشترك  
بينها وبين نوع آخر يكون مقولا في جواب ماهو  
بحسب الشركة المختصة لانه اذا سئل عن الماهية  
وذلك النوع كان المطلوب تمام الماهية  
المشتركة بينهما وهو ذلك الجزء فاذا أُفرد  
الماهية بالسؤال لم يصلح ذلك الجزء لان يكون  
مقولا في الجواب لان المطلوب حينئذ تمام  
الماهية المختصة والجزء لا يكون تمام الماهية  
المختصة اذ هو ما يتركب الشيء عنه وعن غيره

فذلك الجزء انما يكون مقولا في جواب ماهو  
بحسب الشركة فقط ولا يعنى بالجنس الا هذا  
كالحيوان فانه كمال الجزء المشترك بين ماهية  
الانسان وبين نوع آخر كالفرس مثلا حتى  
اذا سئل عن الانسان والفرس بما هما كان الجواب  
الحيوان وان افرد الانسان بالسؤال لم يصلح  
للجواب الحيوان لان تمام ماهيته هو الحيوان  
الناطق لا الحيوان فقط\* ورسومه بانه كلي  
مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب  
ماهو فلفظ الكلي مستدرك والمقول على كثيرين  
جنس للخمسة ويخرج بالكثيرين الجزئي لانه  
مقول على واحد فيقال هذا زيد ويقولنا مختلفين  
بالحقائق يخرج النوع لانه مقول على كثيرين  
متفقين

مستحقين بالحقائق وبقولنا في جواب ما هو

الكليات البواقى \*

قال

وهو قريب ان كان الجواب عن الفاهية وعن بعض

ما يشاركها فيه هو عين الجواب عنها وعن كل

ما يشاركها فيه كالحيوان بالنسبة الى الانسان

وبعيدا ان كان الجواب عنها وعن بعض ما يشاركها

فيه غير الجواب عنها وعن البعض الآخر ويكون هناك

جوابان ان كان بعيدا بمرتبة واحدة كالجسم النامي

بالنسبة الى الانسان وثلاثة اجوبة ان كان بعيدا

بمرتبتين كالجسم واربعة اجوبة ان كان بعيدا

بثلاث مراتب كالجوهر وعلى هذا القياس \*

اقول

القوم قدر تدبوا الكليات حتى يتهيأ لهم التمثيل بها  
 تسهيلا على المتعلم المبتدئ فوضعوا الانسان  
 ثم الحيوان ثم الجسم النامي ثم الجسم المطلق  
 ثم الجوهر فالانسان نوع كما عرفت والحيوان  
 جنس الانسان لانه تمام الماهية المشتركة بين  
 الانسان والفرس وكذلك الجسم النامي جنس  
 للانسان لانه كمال الجزء المشترك بين الانسان  
 والنباتات حتى اذا سئل عنهما بما هما كان  
 الجواب الجسم النامي وكذلك الجسم المطلق  
 جنس له لانه تمام الجزء المشترك بينه وبين  
 الحجر مثلا وكذا الجوهر جنس له لانه تمام  
 الماهية المشتركة بينه وبين العقل فقد ظهر  
 انه يجوز ان يكون لماهية واحدة آجناس  
 مختلفة

مختلفة بعضها فوق بعض واذا انتقش هذا على  
 صحيفة الخاطر فنقول الجنس اما قريب او بعيد  
 لانه ان كان الجواب عن الماهية وعن بعض  
 ما يشاركها في ذلك الجنس عين الجواب عنها  
 وعن جميع مشاركتها فيه فهو القريب  
 كالحيوان فانه الجواب عن السؤال عن الانسان  
 والفرس وهو الجواب عنه وعن جميع الانواع  
 المشاركة للانسان في الحيوانية وان كان  
 الجواب عن الماهية وعن بعض مشاركتها في  
 ذلك الجنس غير الجواب عنها وعن البعض  
 الآخر فهو البعيد كالجسم النامي فان النباتات  
 والحيوانات تشارك الانسان فيه وهو الجواب  
 عنه وعن جميع المشاركات النباتية لا



المشاركات الحيوانية بل الجواب عنه وعن  
 المشاركات الحيوانية الحيوان ويكون  
 هناك جوابان ان كان الجنس بعيدا بمرتبة  
 واحدة كالجسم النامي بالنسبة الى الانسان  
 فان الحيوان جواب وهو جواب آخر وثلاثة  
 اجوبة ان كان بعيدا بمرتبتين كالجسم بالقياس  
 اليه فان الحيوان والجسم النامي جوابان وهو  
 جواب ثالث واربعة اجوبة ان كان بعيدا  
 بثلاث مراتب كالجوهر فان الحيوان والجسم  
 النامي والجسم اجوبة ثمانية وهو جواب رابع  
 وعلى هذا القياس فكلما يزيد البعد يزيد عدد  
 الاجوبة ويكون عدد الاجوبة زائدا على عدد مراتب  
 البعد بواحد لان الجنس القريب جواب وكل  
 مرتبة

مرتبة من البعد جواب آخر\*

قال

وان لم يكن تمام الجزء المشترك بينها وبين  
نوع آخر فلا بد ان لا يكون مشتركا اصلا او يكون  
بعضا من تمام المشترك مساويا له والا لكان  
مشاركا بين الماهية وبين نوع آخر ولا يجوز  
ان يكون تمام المشترك بالنسبة الى ذلك  
النوع لان المقدور خلافة بل بعضه ولا يتسلسل  
بل ينتهي الى ما يساويه فيكون فضل جنس  
وكيف كان يميز الماهية عن مشاركتها في  
جنس او وجود فكان فصلا\*

اقول

هذا بيان للشق الثاني من الترتيد وهو ان جرد

الماهية ان لم يكن تمام المشترك بينهما وبين  
نوع مما يكون فصلا وذلك لان احدا لا مريين

لازم على ذلك التقدير وهو ان ذلك الجزء اما

ان لا يكون مشتركا اصلا بين الماهية ونوع

ما او يكون بعضا من تمام المشترك مساويا

له وايا ما كان يكون فصلا اما لزوم احدا لا مريين

فلان الجزء ان لم يكن تمام المشترك فاما ان

لا يكون مشتركا اصلا وكفوا لا مر الاول او يكون

مشتربا ولا يكون تمام المشترك بل بعضه

فذلك البعض اما ان يكون مباثنا لتتمام

المشترك او اخص منه او اعم منه ومساويا له لا

جائز ان يكون مباثنا له لان الكلام في الاجزاء

المحدودة ومن المحال ان يكون المحدول على الشيء

مباثنا

مبادئه ولا يخص لوجود الأعم بدون الخاص  
 فيلزم وجود الكل بدون الجزء وأنه محال  
 ولا اعم لان بعض تمام المشترك بين الماهية  
 ونوع آخر لو كان اعم من تمام المشترك لكان  
 موجودا في نوع آخر بدون تمام المشترك  
 تحقيقا لمعنى العموم فيكون مشتركا بين الماهية  
 وذلك النوع الذي هو بازاء تمام المشترك  
 لوجوده فيهما فاما ان يكون تمام المشترك  
 بينهما وهو محال لان المقدرا ان الجزء ليس  
 تمام المشترك بين الماهية وبين نوع ما من الانواع  
 واما ان لا يكون تمام المشترك بل بعضا منه  
 فيكون للماهية تمام المشترك احدهما تمام  
 المشترك بين الماهية وبين النوع الذي هو بازائها

والثاني تمام المشترك بينهما وبين النوع الثاني  
الذي هو بازاء تمام المشترك الاول وحيث ان لو كان  
بعض تمام المشترك بين الماهية وبين النوع  
الثاني اعم منه لكان موجودا في نوع آخر  
بدون تمام المشترك الثاني فيكون مشتركا  
بين الماهية وذلك النوع الثالث الذي بازاء  
تمام المشترك الثاني وليس تمام المشترك بينهما  
بل بعضه فيحصل تمام مشترك ثالث وهلم جرا  
فاما ان يوجد تمام المشتركات الى غير النهاية  
او ينتهي الى بعض تمام مشترك مساو له والاول  
مستحيل والا تتركب الماهية من اجزاء غير متناهية  
فقوله ولا يتسلسل ليس على ما ينبغي لان  
التسلسل هو ترتيب امور غير متناهية ولم يلزم من  
الدليل

الدليل ترتب اجزاء الماهية وانما يلزم ذلك لو كان  
 تمام المشترك الثاني جزءا من تمام المشترك الاول  
 وهو غير لازم ولعله اراد بالتسلسل وجود امور  
 غير مستأهية في الماهية لكنه خلاف  
 المتعارف واذا بطلت الاقسام الثلاثة تعين  
 ان يكون بعض تمام المشترك مساويا له وهو الامر  
 الثاني واما ان الجزء فضل على تقدمه ير كل واحد  
 من الامرين فلانه ان لم يكن مشتركاً اصلاً يكون  
 اختصاصها فيكون متميزاً للماهية عن غيرها وان  
 كان بعض تمام المشترك مساوياً له يكون فصلاً  
 لتتمام المشترك لاختصاصه به وتتمام المشترك  
 جنس فيكون فصل جنس فيكون فصلاً للماهية  
 لانه لما ميز الجنس عن جميع اغياره وجميع

اغيار الجنس بعض اغيار الماهية فيكون مميزا  
 للماهية عن بعض اغيارها ولا نعني بالفصل الا مميزات  
 الماهية في الجملة والى هذا اشار بقوله وكيف  
 كان اي سواء لم يكن الجزء مشتركا اصلا او يكون  
 بعضا من تمام المشترك مساويا له فهو يميز الماهية  
 عن مشاركتها في جنس او وجود فيكون فصلا وانها  
 قال في جنس او وجود لان اللازم من الدليل ليس  
 الا ان الجزء اذا لم يكن تمام المشترك يكون مميزا  
 لها في الجملة وهو الفصل واما ان قد يكون مميزا  
 عن المشاركات الجنسية حتى اذا كان للماهية  
 فصل وجب ان يكون لها جنس فله يلزم فالماهية  
 ان كان لها جنس كان فصيلتها مميزة لنفس  
 المشاركات الجنسية وان لم يكن لها جنس فذا قل

من أن يكون لها مشتركات في الوجود والشيئية  
 وحينئذ يكون فصلها غيرا لها عنهما \* ويمكن  
 اختصار الدليل بحذف النسب بان يقال بعض  
 تمام المشترك ان لم يكن مشتركا بين تمام  
 المشترك ونوع آخر يكون مختصا بتمام  
 المشترك فيكون فصلاله فيكون فصلا للماهية  
 وان كان مشتركا بينهما ولم يكن تمام المشترك  
 بين الماهية وذلك النوع فيكون بعضا من  
 تمام المشترك بينهما ولا يجوز ان يكون تمام  
 المشترك بينهما فيكون بعضا من تمام المشترك  
 بين الماهية والنوع الثاني وهكذا \* لا يقال  
 حصر جزء الماهية في الجنس والفصل باطل  
 لان الجوهر الناطق او الجوهر الحساس مثلا جزء



ماهية الانسان مع انه ليس بجنس ولا فصل \*  
لانا نقول الكلام في الاجزاء المفردة لافي مطلق  
الاجزاء وهذا ما وعدناه في صدر البحث \*

قال

ورسموه بانه كلى يحمل على الشئ في جواب  
اي شئ هو في جوهره فعلى هذا لو تركب حقيقة من  
امرين متساويين او امور متساوية كان كل  
منهما فصلا لها لانديميزها عن مشاركتها في الوجود \*

اقول

ورسموا الفصل بانه كلى يحمل على الشئ في  
جواب اي شئ هو في جوهره. كالناطق والحساس  
فانه اذا سئل عن اللسان او عن زيد باي شئ  
هو في جوهره فالجواب عند بانه ناطق او حساس  
لان

لأن السؤال يأتي بشئ هو انما يطلب به ما يميز  
 الشئ في الجملة فكل ما يميزه يصلح للجواب \*  
 ثم ان طلب المميز الجوهرى يكون الجواب بالفصل  
 وان طلب المميز العرضى يكون الجواب بالخاصة  
 فالكلية جنس يشمل سائر الكليات وبقولنا  
 يحمل على الشئ فى جواب اى شئ هو مخرج  
 النوع والجنس والعرض العام لان النوع والجنس  
 يقالان فى جواب ما هو لا فى جواب اى شئ هو  
 والعرض العام لا يقال فى الجواب اصلا وبقولنا فى  
 جوهره مخرج الخاصة لانها وان كانت مميزة  
 للشئ لكن لا فى جوهره وذاته بل فى عرضه \*  
 فان قلت السائل باى شئ هو ان طلب غير الشئ  
 عن جميع الاعيان لا يكون مثل الحساس فصل

الانسان لانه لا يميزه عن جميع الاغيار وان طلب  
 المميز في الجملة سواء كان عن جميع الاغيار او  
 عن بعضها فالجنس مميز المشي عن بعضها  
 فحجب ان يكون صالحا للجواب فلا يخرج من  
 الحد \* فنقول لا يكتفى في جواب اي شيء هو  
 في جوهره بالتمييز في الجملة بل لابد معه من  
 ان لا يكون تمام المشترك بين الشيء ونوع آخر  
 فالجنس خارج عن التعريف ولما كان محصاه  
 ان الفصل كلي ذاتي لا يكون مقولا في جواب  
 ماهو ويكون مميز الشيء في الجملة فلو فرضنا  
 ماهية متشرك من امرين متساويين او امر  
 متساوية كما هي الجنس العالي والفصل الاخير  
 كان كل منهما محصاه لانه يميز ماهية تميز  
 جوهري

جوهرياً عما يشاركهما في الوجود\* واعلم ان قدماء  
المنطقيين زعموا ان كل ماهية لها فصل وجب  
ان يكون لها جنس حتى ان الشيخ تبعهم في  
الشفاء وحد الفصل بانه كلي مقول على الشئ  
في جواب اي شئ هو في جوهره من جنسه واذالم  
يساعده البرهان على ذلك نبه المصنف على  
ضعفه بالمشاركة في الوجود اولا وبايراد هذا

### الاحتمال ثانيا \*

قال

والفصل المميز للنوع عن مشاركته في الجنس  
قريب ان مميزة عنه في جنس قريب كالناطق  
للا نسان وبعيد ان مميزة عنه في جنس بعيد

كالحيسان للانسان \*

## اقول

الفصل اما يميز عن المشارك الجنسي او عن  
المشارك الوجودي فان كان مميزا عن المشارك  
الجنسي فهو ما قريب او بعيد لانه ان مميزة عن  
مشاركاته في الجنس القريب فهو الفصل القريب  
كالناطق للانسان فانه يميزه عن مشاركاته  
في الحيوان وان مميزة عن مشاركاته في الجنس  
البعيد فهو الفصل البعيد كالاحساس للانسان  
فانه يميزه عن مشاركاته في الجسم النامي \*  
وانما اعتبر القرب والبعد في الفصل المميز في  
الجنس لان الفصل المميز في الوجود ليس محقق  
الوجود بل هو مبني على احتمال يذكر وربما  
يمكن ان يستدل على بطلانه بان يقال لو تركبت  
ما هي

ماهية حقيقية من اثنين متساويين فاما ان  
 لا يحتاج احد هما الى الآخر هو محال ضرورة  
 وجوب احتياج بعض اجزاء الماهية الى البعض  
 او يحتاج فان احتياج كل منهما الى الآخر يلزم  
 الدور والاي لازم الترجيح بلا مرجح لانهما ذاتيان  
 متساويان فاحتياج احدهما الى الآخر ليس  
 اولى من احتياج الآخر اليه \* اويقال لو تركيب  
 جنس عال كالجوهر مثلا من اثنين متساويين  
 فاحد هما ان كان عرضا لزم تقوم الجوهر بالعرض  
 وهو محال وان كان جوهرافا فاما ان يكون الجوهر  
 نفسه فيلزم ان يكون الكل نفس جزئية وانه  
 محال او د اخلافيه وهو ايضا محال لا متناع  
 تركيب الشيء من نفسه وغيره او خارجا عنه

فيكون عارضاً له لكن ذلك الجزء ليس عارضاً  
لنفسه بل يكون العارض بالحقيقة هو الجزء  
الأخر فلا يكون العارض معها عارضاً وإنه  
محال فليست في هذا المقام فائدة من يتطرق

إلا ذكرها في

سبيل آخر في

وأما الثالث فإن امتنع أنكاه من الماهية فهو

اللازم والأفوه العرض المرافق واللازم قد يكون

لازماً للوجود كالسواد للحيث وقد يكون

لازماً للماهية كالزوجية للأربعة وهو ما بين

وهو الذي يكون تصور مع تصور ملزومة كما في

في جزم المذهبين بالضرورة بينهما كما لا تقسم

بمتساويين للأربعة وأما خبريين وهو الذي يفرض

جزم

جزم ذهن بالزوم بينهما الى وسط كتنسوي  
 الزوايا الثلث للقائمتين للمثلث \* وقد يقال البين  
 على اللازم الذي يلزم من تصور ملزومه بصورة  
 والاول اعم والعرض المفارق اما مبرح الزوال  
 كحزمة الخجل وصفرة الوجل واما بطل الزوال  
 كالشيب والعتاب \* انتم مثال

اقول

الثالث من اقسام الكلى ما يكون خارجا عن  
 الماهية وهو اما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية  
 او يمكن انفكاكه والاول العرض اللازم  
 كالفردية للثلاثة والثاني العرض المفارق كالكتابة  
 بالفعل للانسان \* واللازم اما لازم للوجود كالسواد  
 للبشرى فانه لازم لوجوده وتخصه لالماهيته لان



ماهية الانسان ولو كان السواد لازم للانسان  
 لكن كل انسان اسود وليس كذلك وما لازم  
 للماهية كالزوجية للاربعة فانه متى تحقق  
 ماهية الاربعة امتنع انفكاك الزوجية عنها\*  
 لا يقال هذا تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره  
 لان اللازم على ما عرّفه ما يمتنع انفكاكه عن الماهية  
 وقد قسمه الى ما لا يمتنع انفكاكه عن الماهية  
 وهو لازم الوجود والى ما يمتنع وهو لازم الماهية\*  
 لاننا نقول لانسلم ان لازم الوجود لا يمتنع انفكاكه  
 عن الماهية ثابتة ما في الباب انه لا يمتنع انفكاكه  
 عن الماهية من حيث هي لى لكن لا يلزم منه انه  
 لا يمتنع انفكاكه عن الماهية في الجملة فانه يمتنع  
 الانفكاك عن الماهية الموجودة وما يمتنع انفكاكه

عن الماهية الموجودة فهو ممتنع الانفكاك  
 عن الماهية في الجملة فان ما يمتنع انفكاكه  
 عن الماهية في الجملة اما ان يمتنع انفكاكه  
 عن الماهية من حيث انها موجودة او يمتنع  
 انفكاكه عن الماهية من حيث هي هي والثاني  
 لا يزم الماهية والاول لازم الوجود فمورد القسمة  
 متناول لقسمة ولو قال اللازم ما يمتنع انفكاكه  
 عن الشيء لم يرد السؤال \* ثم لازم الماهية اما  
 بين او غير بين اما اللازم البين فهو الذي يكفي  
 بصورة مع تصور ملزومه في جزم العقل باللزوم  
 بينهما كالاقسام بمتساويين للاربعة فان من  
 تصور الاربعة وتصور الاقسام بمتساويين  
 جزم بمجرد تصورهما بان الاربعة منقسمة

بهمتساويين واما اللازم الغير البين فهو الذي يفتقر  
 جزم الذهن باللزوم بينهما الى وسط كتساوي  
 الزوايا الثلث للثلاثتين للمثلث فان مجرد تصور  
 المثلث وتصور تساوي الزوايا الثلث للثلاثتين لا  
 يكفي في جزم الذهن بان المثلث مساوي الزوايا  
 للثلاثتين بل يحتاج الى وسط \* وههنا نظر  
 وهوان الوسط على ما فسر القوم ما يقتضون بقولنا  
 لانه حين يقال لانه كذا مثلا اذا قلنا العالم  
 محدث لانه متغير والمقارن بقولنا لانه وهو المتغير  
 وسط وليس يلزم من عدم افتقار اللزوم الى وسط  
 انه يكفي فيه مجرد تصور اللازم والملزوم  
 لجواز توقفه على شئ آخر من حدس او تجربة  
 او حسن او شذوذ فلو استبرأنا الافتقار الى الوسط  
 في

في مفهوم غير البين لم ينحصر لازم الماهية في البين  
 وغيره لوجود قسم ثالث\* وقد يقال البين على اللازم  
 الذي يلزم من تصور ملزومه تصور ككون الاثنين  
 ضعفا للواحد فان من تصور الاثنين ادرك انه  
 ضعف الواحد والمعنى الاول اعم لانه متى يكفي  
 تصور الملزوم في اللزوم يكفي تصور اللازم مع تصور  
 الملزوم وليس كلما يكفي التصوران يكفي تصور  
 واحد\* والعرض المفارق اما سريع الزوال كشمرة  
 النخل وصفرة الوجع واما بطيء الزوال كالشيب  
 والشباب وهذه التقسيم ليس بخاص لان العرض  
 المفارق هو ما يمتنع انفكاكه عن الشيء وما لا  
 يمتنع انفكاكه لا يلزم ان يكون منفكا حتى  
 ينحصر في سريع الانفكاك وبطائه لجواز ان لا يمتنع

انفكاكه عن الشيء ويدوم له \*

قال

وكل واحد من اللازم والمفارق ان يختص بافراد  
حقيقة واحدة فهو الخاصة كالضاحك والا  
فهو العرض العام كالماشي وترسم الخاصة  
بانها كلية مقولة على ما بحث حقيقة واحدة  
فقط قولاً عرضياً والعرض العام بانه كلي مقول  
على افراد حقيقة واحدة وغيرها قولاً عرضياً  
فالكليات اذن خمسة نوع وجنس وفصل  
وخاصة وتعرض عام \*

اقول

الكلي الخارج عن الماهية سواء كان لازماً  
او مفارقاً اما خاصة او عرض عام لانه ان اختص  
بافراد

بافراد حقيقة واحدة فهو الخاصة كالضاحك  
 فانه يختص بحقيقة الانسان وان لم يختص  
 بها بل يعمها وغيرها فهو العرض العام كالماشي  
 فانه شامل للانسان وغيرها وترسم الخاصة بانها  
 كلية مقولة على افراد حقيقة واحدة فقط قولاً  
 عرضياً فالكلية مستندة على ما مر غير مرة وقولنا  
 فقط يخرج الجنس والعرض العام لانهما مقولان  
 على حقائق مختلفة وقولنا قولاً عرضياً يخرج النوع  
 والفصل لان قولهما على ما تحتها ذاتي لا عرضي  
 ويرسم العرض العام بانه كلي مقول على افراد  
 حقيقة واحدة وغيرها قولاً عرضياً فبقولنا وغيرها  
 يخرج النوع والفصل والخاصة لانها لا تقال الاعلى  
 حقيقة واحدة فقط وبقولنا قولاً عرضياً يخرج الجنس

لان قوله على ما تحته ذاتي \* وانما كانت هذه  
 التعريفات رسومها للكليات لجواز ان يكون لها  
 ماهيات وراء تلك المفهومات ملزومات  
 مسنونة لئلا نحيث لم يتحقق ذلك اطلق عليها  
 الرسم وهو بعزل عن التحقيق لان الكليات امور  
 اعتيادية حصلت مفهوماتها اولا ووضعت  
 اسماءها بارادتها فليس لها معان شير تلك المفهومات  
 فتكون هي حدودها على ان تدم العلم بانها  
 حدود لا يوجب العلم بانها رسوم فكان المناسب  
 ذكر التعريف الذي هو اعم \* وفي تمثيل الكليات  
 بالناطق والناحك والماشي لا بالنطق والتمسك  
 والمشي التي هي مياديبها فائدة وهي ان المعتبر في  
 حمل الكلي على جزئياتها حمل المواطاة وهو  
 حمل

حمل هو هو لا حمل الاشتقاق وهو حمل هو ذو هو  
 والنطق والاصحك والمشي لا يصدق علي افراد  
 الانسان بالمواطاة فلا يقال زيد نطق بل ذو نطق  
 او ناطق واذ قد سمعت ما تلونا عليك ظهر لك ان  
 الكليات متحصرة في خمسة نوع وجنس وفصل  
 وخاصة وعرض عام لان الكلي اما ان يكون نفس  
 ماهية ما تحتها من الجزئيات او داخلها فيها او خارجا  
 عنهما فان كان نفس ماهية ما تحتها من الجزئيات  
 فهو النوع وان كان داخلها فيها فاما ان يكون تمام  
 المشترك بين الماهية ونوع آخر وهو الجنس او لا  
 يكون وهو الفصل وان كان خارجا عنها فان  
 اختص بحقيقة واحدة فهو الخاصة والا فهو العرض  
 العام \* واعلم ان المصنف رحمه الله قسم الكلي



الخارج عن الماهية الى اللزوم والمفارقة وقسم كلا  
 منهما الى الخاصة والعرض العام فيكون الخارج  
 منقسم الى اربعة اقسام فيكون اقسام الكلى سبعة  
 على مقتضى تقسيمه لا خمسة فلا يصح قوله  
 بعد ذلك فالكليات اذن خمسة \*

### قال

الفصل الثالث في مباحث الكلى والجزئي وهي  
 خمسة الاول الكلى قد يكون ممتنع الوجود في  
 الخارج لا لنفسه مفهوم اللفظ كشرىك الباري عز  
 اسمه وقد يكون ممكن الوجود لكن لا يوجد  
 كالعشاء وقد يكون الوجود منه واحدا فقط مع  
 امتناع غير ذلك الباري تعالى او مع امكانه  
 كالشمس وقد يكون الوجود منه كثيرا اما  
 متنا

ومتناهيا كالركاب السبعة السيارة أو غير

ومتناه كالفوس الناطقة \*

اقول

قد عرفت في اول الفصل الثاني ان ما حصل في  
العقل فهو من حيث انه حاصل في العقل ان لم  
يكن ما نعامن اشتراكه بين كثيرين فهو الكلى  
وان كان ما نعامن الاشتراك فهو الجزئى فمناظ  
الكلية والجزئية انها هو الوجود العقلى وامان  
يكون الكلى ممتنع الوجود فى الخارج او ممكن  
الوجود فيه فامر خارج عن مفهومه والى هذا اشار  
بقوله والكلى قد يكون ممتنع الوجود فى الخارج  
لأنفس مفهوم اللفظ يعنى امتناع وجود الكلى و  
امكان وجوده شىء لا يقتضيه مفهوم الكلى بل اذا

جرد العقل النظر اليه احتمال عنده ان يكون  
 ممتنع الوجود في الخارج وان يكون ممكن الوجود فيه  
 فالكل اذ انسبناه الى الوجود الخارجي اما ان يكون  
 ممتنع الوجود في الخارج او ممكن الوجود فيه والاول  
 كشر يك الباري عز اسمه والثاني اما ان يكون  
 موجودا في الخارج اولا والثاني كالعنقاء والاول  
 اما ان يكون متعدد الافراد في الخارج اولا يكون  
 متعدد الافراد فان لم يكن متعدد الافراد في الخارج  
 بل يكون مخصصا في فرد واحد فلا يخلو اما ان يكون  
 مع امتناع غيره من الافراد في الخارج او يكون مع  
 امكان غيره والاول كالبارئ تعالى والثاني كالشمس  
 وان كان له افراد متعددة موجودة في الخارج فاما  
 ان تكون افراده متماهية او غير متماهية والاول  
 كالنوا

كالكوأكب السيارة فانه كلى منحصر فى الكوأكب  
 السبعة السيارة والثاني كالنفس الناطقة فان افرادها  
 غير متناهية على مذهب بعض \*

### قال

الثاني اذا قلنا للحيوان مثلاً بانه كلى فهناك امور  
 ثلاثة الحيوان من حيث هو وهو كونه كلياً والمركب  
 منهما والاول يسمى كلياً طبيعياً والثاني كلياً  
 منطقياً والثالث كلياً عقلياً والكلى الطبيعى موجود  
 فى الخارج لانه جزء من هذا الحيوان الموجود فى  
 الخارج وجزء الموجود موجوداً اما الكليان الاخيران  
 ففي وجودهما فى الخارج خلاف والنظر فيه خارج  
 عن المذيق \*

اقول .

اذا قلنا الحيوان مثلا كلى فهناك امور ثلاثة  
 الحيوان من حيث هو هو مفهوم الكلى من غير  
 اشارة الى مادة من المواد والحيوان الكلى وهو  
 المجموع المركب من هاتين المادتين من الحيوان والكلى  
 والتفاير بين هذه المفهومات ظاهر فانه لو كان  
 المفهوم من احد هما عين المفهوم من الآخر لزم  
 من تعقل احد هما تعقل الآخر وليس كذلك فان  
 مفهوم الكلى مالا يمتنع نفس تصوره عن وقوع  
 الشركة ومفهوم الحيوان المحسوس النامي الحساس  
 المتحرك بالارادة ومن البين جواز تعقل احد هما  
 مع الذهول عن الآخر فالاول يسمى كليا طبيعيا  
 لانه طبيعة من الطبائع اولانه موجود في الطبيعة  
 اي في الخارج والثاني كليا منطقي لان المنطقي  
 انها

انما يصح عنه وما قال ان الكلى المنطقي كونه  
 كليا فيه مساهلة اذ الكلية انما هي مبدأ هو الثالث  
 كليا عقليا لعدم تحققه الا في العقل وانما قال  
 الحيوان مثلا لان اعتبار هذه الامور الثلاثة لا يختص  
 بالحيوان ولا بمفهوم الكلى بل يتناول سائر  
 الالهيات ومفهومات الكليات حتى اذا قلنا  
 الانسان نوع حصل عندنا نوع طبيعي ونوع  
 منطقي ونوع عقلي وكذلك في الجنس والفصل  
 وغيرهما والكلى الطبيعي موجود في الخارج لان هذا  
 الحيوان موجود والحيوان جزء من هذا الحيوان الموجود  
 وجزء الموجود موجود فالحيوان موجود وهو الكلى  
 الطبيعي واما الكليان الاخيران اي الكلى المنطقي و  
 الكلى العقلي ففي وجودهما في الخارج خلاف والنظر

في ذلك خارج عن الصناعة لانه من مسائل الحكمة  
 الالهية الباحثة عن احوال الموجود من حيث انه  
 موجود وهذه مشتركة بينهما وبين الكل  
 الطبيعي فلا وجه لاي راده واحالتهما على علم آخر\*

قال

الثالث الكليان متساويان ان صدق كل واحد  
 منهما على ما صدق عليه الآخر كالانسان والناطق  
 وبينهما عموم وخصوص مطلقان صدق احدهما على  
 كل ما صدق عليه الآخر من غير عكس كالحيوان  
 والانسان وبينهما عموم وخصوص من وجه ان صدق  
 كل منهما على بعض ما صدق عليه الآخر فقط كالحيوان  
 والابيض ومتباينان ان لم يصدق شئ منهما على  
 شئ مما يصدق عليه الآخر كالانسان والقرص\*  
 اقول

## اقول

النسب بين الكلين منحصرة في اربع التساوي  
والعموم والخصوص المطلق والعموم والخصوص من  
وجه والتباين وذلك لان الكلي اذا نسب الى  
كلي آخر فاما ان يصدق على شئ واحد او لم يصدقا  
فان لم يصدقا على شئ اصلا فهما متباينان كالانسان  
والفرس فانه لا يصدق شئ من الانسان على شئ  
من افراد الفرس وبالعكس وان صدقا على شئ  
فلا يخلوا ما ان يصدق كل منهما على كل ما صدق  
عليه الآخر والا فان صدق فهما متساويان  
كالانسان والناطق فان كل ما يصدق عليه الانسان  
يصدق عليه الناطق وبالعكس وان لم يصدق  
فاما ان يصدق احدهما على كل ما صدق عليه الآخر



من غير عكس اولا يصدق فان صدق كان بـ  
عموم وخصوص مطلقا والصادق على كل ما  
عليه الآخر اعم مطلقا والآخر اخص مطلقا كالا  
والحيوان فان كل انسان حيوان وليس كل  
بالإنسان وان لم يصدق كان بينهما عموم وخص  
من وجه وكل واحد منهما اعم من الآخر مر  
واخص من وجه فالتماثل لما صدق على شيء  
يصدق احدهما على كل ما يصدق عليه الآخر  
هناك ثلاث صور احدهما ما يجتمعان فيها على الـ

والثانية ما يصدق فيهما هذا دون ذلك والثالثة ما

يصدق فيهما ذلك دون هذا كالحيوان والابيض فالتماثل

يصدقان معا على الحيوان الابيض ويصدق الحيوان

بدون الابيض على الحيوان الاسود وبالعكس في

الجماد



ق ۲۰ ش ۱۹۰  
ن ۴

ع  
۱۹۰

DUE DATE

۱۱ ۵۹۰

